

الجمهورية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université 08 Mai 1945 -

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
Guelma

كلية: العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
تخصص: نقود و مؤسسات مالية
مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

تحت موضوع:

الأزمة المالية العالمية

و إنعكاساتها على
التجارة الخارجية

إعداد الطالبين:

ميرة بلال

تواتي محمد رضوان

جامعة قالمة

الرتبة: أستاذ التعليم عالي

مدير المذكرة: ماولي مراد

دفعة جوان 2012

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله
الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئاً نشكر ونحمد في البداية رب العباد العلي القدير شكراً جزيلاً
طيباً مباركاً فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى،
وأنعم علينا بالعافية، وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه
الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم فله الحمد والشكر
الرحمان المستعان.

و عرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور نتقدم
بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الفاضل مولي مراد الذي قبل
تواضعاً منه وكراماً، الإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية و أعظم
تقدير على كل ما قدمه لنا من توجيهات و إرشادات، و على كل ما
خصه لنا من جهد و وقت طوال إشرافه على هذه الدراسة.
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز
هذا العمل من قريب أو من بعيد و إلى كل من أمدنا بيد العون و لو
بكلمة طيبة مشجعة.

إلى كل هؤلاء نقول شكراً جزيلاً...

الحمد لله الذي أمر بشكره، و وعد من شكره بالمزيد، نحمده
و نشهد أن لا إله إلا الله هو المبدأ المعيد،
ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد،
اللهم صل عليه وعلى آله و صحبه أئمة التوحيد.
و الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع ،
وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا و عليه فليتوكل المتوكلون.
أهدي هذا العمل المتواضع إلى أهلي خاصة أبي و أمي و
بالوالدين إحسان

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي و جميع أصدقائي
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز
هذا العمل من قريب أو من بعيد و إلى كل من أمدنا بيد العون و لو
بكلمة طيبة مشجعة.
إلى كل هؤلاء نقول شكرا جزيلًا...

رضوان

الحمد لله المنعم الوهاب الولي الحميد، و الحمد لله بجميع محامده
و كما ينبغي له من التحميد.
والحمد لله الذي أمر بشكره، و وعد من شكره بالمزيد، نحمده
و نشهد أن لا إله إلا الله هو المبدأ المعين و بعد،
أقدم شكر و إهداء لكل عزيز علي:
إلى والدي العزيز ، و امي الغالية
إلى كل إخوتي.
و إلى كل الأهل و الاصدقاء.

بلال

الصفحة	الموضوع	الفهرس العام
	الشكر	
	الإهداء	
	ملخص البحث	
01	الخطة	
أ - د	المقدمة العامة	
08	الفصل الأول: مدخل في التجارة الخارجية	
08	مقدمة الفصل	
09	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهميتها	
09	المطلب الأول: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية	
09	الفرع الأول: مفهوم و تعريف التجارة الخارجية	
11	الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	
12	المطلب الثاني: دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية	
	المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية "مدرسة التجاربيين، المدرسة الحرة و المدرسة الحديثة"	
16	الفرع الأول: التجارة الخارجية لدى التجاربيين	
16	الفرع الثاني: التجارة الخارجية لدى المدرسة الحرة	
18	الفرع الثالث: النظرية الحديثة	
19	المبحث الثاني: السياسات التجارية	
20	المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية	
20	الفرع الأول: مذهب الحماية التجارية	
24	الفرع الثاني: السياسة الحماية للتجارة	
34	المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية	
34	الفرع الأول: مذهب الحرية التجارية	
36	الفرع الثاني: تقييم المذهب الحر	
38	المبحث الثالث: الهيكل الجديد للمبادلات التجارية و التخصص الدولي	
38	المطلب الأول: تقطيب التجارة الدولية و التخصص الدولي	
38	المطلب الثاني: التخصص حسب المناطق الجغرافية و تطور التجارة الخارجية	
39	المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات و التجارة الدولية	
40	خلاصة الفصل	
41	الفصل الثاني: التأصيل النظري للأزمات المالية	
41	مقدمة الفصل	
42	المبحث الأول: السياق التاريخي للأزمات المالية	
42	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية	
42	المطلب الثاني: تصنيف الأزمات المالية	
43	المطلب الثالث: أسباب حدوث الأزمات	
44	المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية	

44	المطلب الأول: أزمة وولستريت 1929
46	المطلب الثاني: أزمة وولستريت 1987
48	المطلب الثالث: أزمة المكسيك 1994
49	المطلب الرابع: أزمة جنوب شرق آسيا 1997
53	المطلب الخامس: أزمة الرهن العقاري 2006-2007
63	خلاصة الفصل
64	الفصل الثالث: رؤيا معاصرة للأزمة المالية العالمية
64	مقدمة الفصل
65	المبحث الأول: تداعيات الازمة المالية على إقتصاديات العالم
65	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة المالية العالمية
66	المطلب الثاني: أسباب إندلاع الأزمة المالية العالمية و مراحلها
68	المطلب الثالث: دراسة في الاثار الإقتصادية للأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية
70	المطلب الرابع: دراسة في الاثار الإقتصادية للأزمة المالية على دول العالم
70	الفرع الأول: تداعيات الأزمة العالمية على الإقتصاد العالمي
73	الفرع الثاني: تداعيات الأزمة على الدول الأوروبية
76	الفرع الثالث: تداعيات الأزمة على آسيا
76	الفرع الرابع: تداعيات الأزمة على الدول العربية
78	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري
78	المطلب الأول: دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2007
79	المطلب الثاني: دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 2008
80	المطلب الثالث: دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2009
81	خلاصة الفصل
82	الخاتمة العامة
86	قائمة المراجع

المقدمة العامة:

تتميز الأزمة المالية التي يمر به النظام المالي العالمي بمظهرها الفريد من نوعه، ومن حيث الطبيعة الاقتصادية التي مر بها النظام المالي العالمي، وقد اتسمت بكونها أزمة يصعب فهم مجرياتها، وتأثيرها في الحياة الاقتصادية العالمية، عوضاً عن عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج المتوقعة التي يمكن أن تقف عندها هذه الأزمة.

إن مهمة المؤسسات المالية الأساسية هي نقل المدخرات إلى تمويل المشاريع المختلفة في الاقتصاد الفعلي، لتستخدم في إنتاج السلع المختلفة. ومع عملية الإنتاج تزداد عمليات التوظيف، وترتفع المبيعات ومعها أرباح الشركات، ومن ثم ارتفاع قيمة أسهم الشركات. بسبب هذه النجاحات المتمثلة في توسع حجم النشاط الاقتصادي الفعلي، وما ينعكس ذلك بشكل تلقائي على التجارة العالمية.

و حيث انه تشير جميع الشواهد والبراهين أن العالم يعيش لحد الآن على وقع أزمة مالية عالمية بدأت شراراتها في عقر دار الملهم والمتربع على عرش الرأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007م، بسبب التوسع في الائتمان خاصة العقاري، أين لعبت المشتقات المالية دوراً في خلق المزيد من فرص منح الائتمان، وتوسعت البنوك في نظام التوريق وتحويل القروض إلى أسهم وسندات تباع في أسواق مالية، قائمة على المالية الافتراضية المرتبطة بالمجازفات المستقبلية، كل هذه الأمور دفعت إلى اندلاع الأزمة خلال سبتمبر 2008م في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى؛ من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق استثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة متوالية للمؤشرات بها، وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد في صورة ركود بدأ يُخيم على حركة الأسواق، وانخفاضات في معدل النمو.

وبالتدقيق في عمق الأزمة المالية العالمية تبرز ضخامة سوق المشتقات المالية، حيث ارتفعت قيمتها إلى 480 تريليون دولار، بما يعني أن قيمتها تعادل 10 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتصل إلى 35 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي البالغ 14 تريليون دولار، إن هذه الإحصائيات المخيفة والمروعة تدل على حجم الدور الذي لعبته المشتقات المالية في الأزمة المالية الراهنة، حيث لقبت من طرف الكثير من المختصين بأسلحة الدمار الشامل.

وقد توقع الخبراء والباحثون أن تشتد هذه الأزمة على اقتصاديات جميع دول العالم في عام 2009 ومن المرشح أيضاً أن تستمر آثارها المروعة حتى خلال سنة 2010، وهو ما جعلها تشد انتباه كل العالم فأخبارها شغلت الدنيا، كيف لا والأمر يتعلق بمصير الدول العظمى التي تتلقى الضربات الموجهة في كل من الاقتصاد المالي والحقيقي، فالذي حذر منه رواد الاقتصاد حصل فتحوالت الأزمة في فترة قصيرة إلى أزمة اقتصادية لدرجة أن عراب الأزمة المالية صندوق النقد الدولي أكد على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ومروره بفترة من الركود، رغم أن الجهود والأموال التي تم حقنها لم تحقق المرجو منها، فلا تزال آثار الهلع والخوف منتشرة فالاستقرار المشهود هش حتى هذه الأيام.

و إن ما حدث غير ذلك تماماً فقد قادت هذه الأزمة الدارسين للتوقف عند عناصر عديدة تتعلق بالأسس الفكرية للنظام الرأسمالي، وطبيعته التراكمية ومستقبله المجهول، في ظل سيادة العولمة والشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الحجم الكبير وذوبان المشاريع الصغيرة، وما يتبع ذلك كله من كوارث على المستوى الإنساني في غياب النظم المناقصة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جانب أساسي في الحياة الاقتصادية والعالمية وهي التجارة العالمية والتي كانت أساساً للنظام الرأسمالي المعتمد على مباديات السوق الحر والتوازن بين العرض والطلب.

أولاً: الإشكالية الدراسة:

إن الركود الاقتصادي العالمي والمتزايد الذي يشهده العالم هذه الأيام، نتج من تراجع السيولة الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية مما كان له الأثر الكبير على حركة التجارة العالمية، وقد بدا جلياً أن عديداً من الدول وخاصة في العالم الثالث بدأت تعاني من نقص كبير في الصادرات، وما ينعكس هذا على قدرتها في تمويل وارداتها.

على هذا الأساس نجمل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- ما اثر الأزمة المالية العالمية الحالية على التجارة العالمية؟

يمكن طرح بعض الاسئلة الفرعية التي تساعدنا على تحليل مضمون بحثنا و هي كمايلي:

- ما هي المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية؟

- ما هي أهم نظريات التجارة الخارجية؟

- ما هو مفهوم الأزمة و الأزمة المالية؟

- ما هي أسباب الأزمة المالية العالمية؟ و آثارها؟

سنحاول من خلال دراستنا الإجابة عن التساؤلات السابقة و تحليل مضمون بحثنا ألا و هو **الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على التجارة الخارجية.**

ثانياً: فرضيات الدراسة:

- إن التجارة الخارجية تساهم في التنمية الإقتصادية المحلية و الدولية.

- تتبع أكثرية دول العالم سياسة الحماية و هذا لحماية إقتصادياتها خاصة المؤسسة المحلية و الوطنية.

- تعتمد دول العالم على الأسواق المالية و عملية العقود الأجلة و المستقبلية لشراء و بيع السلع.

- إرتباط إقتصاديات العالم ببعضها و تزايد عمليات المبادلات التجارية يجعل عدوى الأزمات تنتقل

بسرعة من بلد لآخر.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تحولت الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية عالمية، من خلال التداعيات التي يتعرض لها العالم اليوم ، لقد عملت هذه الأزمة على إعاقة كثير من عمليات التصدير والاستيراد على مستوى العالم المتقدم والعالم النامي خاصة، مما انعكس بشكل كبير على اهتزاز بنية هيكل التجارة الخارجية، مما يؤشر إلى ضرورة رصد هذه الآثار للأزمة المالية على التجارة الخارجية في العالم.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف اثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العامية من الصادرات العالمية والواردات العالمية وعلى الميزان التجاري العالمي .

خامساً: محددات الدراسة:

تبين من الدراسات منشورة، التي اطلع عليها الباحث، وعلى مستوى العالم أنها تتحدث عن الآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية. وتبين عدم توفر إحصاءات دقيقة في النشرات الإقتصادية الدولية لعام 2008-2009 وذلك حفاظاً - كما يبدو - على السرية الاقتصادية للكثير من المنشأة العالمية خشية من تداعي في انهياراتها بشكل كبير.

سادساً: تعريف بالمصطلحات الإجرائية:

1- الأزمة المالية : هي الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية العام 2007 اثر أزمة الرهن العقاري وانهيار عدد من المؤسسات المالية وما تبع ذلك من أزمات مالية عمت معظم دول العالم.

2- التجارة العالمية : تتضمن التجارة العالمية مجموع الصادرات و الواردات لجميع دول العالم.

سابعاً: منهج الدراسة:

أتبع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على العلم النظري والدراسات السابقة، وآخر الإحصائيات العالمية، وصولاً للتنبؤ بالتجارة العالمية في عام 2009-2010-2011 بناء على المعلومات الواردة في الأعوام السابقة و المستقبلية لعام 2012.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أ- دراسة (جون، 2008) : **The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong** حيث هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور الإجراءات والتدخلات الحكومية في الأزمات المالية والتي بدأت في شهر تموز عام 2008 وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن التدخل الحكومي في الأسواق المالية عمل على إضعاف عمل هذه الأسواق وتفاقم من حدة الأزمة المالية وقد أوصت الدراسة بضرورة الرجوع إلى القواعد الناظمة لسعر الفائدة عند عمليات ضبط الأسواق بشكل كبير.

ب- دراسة (باسكول، 2008) **Current Global Financial Crises : An Incentive Problem** ناقشت هذه الدراسة الأزمة المالية العالمية الحالية كإشارة عامة للممارسات الحكومية كشرية ، فقد أشارت الدراسة إلى أن خيارات السوق المالي سوف تقود إلى أخطار زائدة في السندات العقارية عالية الضمان، بسبب انه لا يوجد هناك عقاب للإدارة ولا حتى عند ارتكابها أخطاء قد تؤدي إلى انهيار الثروة بشكل كامل ، وقد توصل الباحث إلى انه لا يوجد هناك حافزا يكون سهلا لحل مثل هذه المشاكل المالية بشكل سريع.

ج- دراسة(اليوسف،2009) بعنوان **الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية**، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها أن الدول الخليجية ستحصد خسائر كبيرة من هذه الأزمة، سواء تلك المتعلقة بموارد الصناديق السيادية المستثمرة في سندات الرهن العقارية، أو تلك المساهمة في صناديق مساعدة المتضررين، أو نتيجة تراجع النمو الاقتصادي والتجاري ومعه الطلب على النفط، أو انخفاض قيمة الدولار و غيرها من أشكال الخسائر.

الفصل الأول: مدخل في التجارة الخارجية

تمهيد:

تعتمد كل الدول في عالمنا المعاصر على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجتها من السلع والخدمات، هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور طويلة. والحقيقة التي تؤكد التجارة الدولية كل يوم، هي أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن. ولا تقتصر الاتجاهات الحديثة في دراسة التجارة الدولية على انتقال السلع والخدمات باعتبارها المظهر التقليدي المعروف للتجارة الدولية، وإنما يتعدى ذلك إلى اعتبار انتقال رؤوس الأموال هو نوع ثان من أنواع التجارة الدولية، ثم يضاف إليها النوع الثالث وهو انتقال الأشخاص عبر الحدود الإقليمية للدولة إلى دولة أخرى بقصد السياحة أو بقصد الاستيطان الدائم وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية.

و لذا فإننا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما كمايلي:

- المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهميتها.
- المبحث الثاني: السياسات التجارية.
- المبحث الثالث: الهيكل الجديد للمبادلات التجارية و التخصص الدولي.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و أهميتها:

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية التجارة و مفهومها و تعريفها، و حيث أن التجارة كانت منذ القدم يعتمد عليها الإنسان في الحصول على سلع ليست لديه أو تبادلها مع غيره سلع أخرى، لهذا فإننا في هذا المبحث خصصناه لتوضيح مفاهيم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية:

الفرع الأول: مفهوم و تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكاملات الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوروبية.⁽¹⁾

هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما:

(1) رشاد العصار، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص: 12.

- التصدير: وهو خروج للسلع والخدمات.

- الاستيراد: وهو دخول للسلع والخدمات.

هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي يقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدولة الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي.

- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

ومن الواضح أن هذه العلاقات الاقتصادية تتألف من:

- الحركات الدولية للسلع والخدمات.

- الحركات الدولية لرؤوس الأموال⁽¹⁾.

تعريف آخر: هي وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه المنتجات، وتقوم الدولة الثانية بتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه دولة ثالثة وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول بعضها البعض تجارياً⁽²⁾.

2. أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبعض النظر عن الزمان أو مكان هناك محدودية في الموارد الاقتصادية، حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة، وإن تفاوتت تلك الموارد مع الزمان والمكان يجعلها أشد محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها، ويرجع ذلك إلى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضاً وجدت غير محدودة لانسامها بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط.

وهذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية، ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الاقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالاً مثالياً لا هدر فيه، وهذا يعني إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف.

وبما أن مشكلة الندرة النسبية هذا تواجه كل الدول بدرجات متفاوتة، فإن الاقتصاد في استخدام الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً، ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الدولية⁽³⁾.

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة، وفقاً لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث، وأبرز هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا الأخذ بها، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ومن ثم يصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية.

ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فإنه حتماً سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى.

والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستويات الرفاهية الاقتصادية، فلماذا لا تخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع

(1) صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص: 10.

(2) صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص: 10.

(3) طالب محمد عوض، التجارة الدولية- نظريات و سياسات، مطبعة النور، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1995، ص:

فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجاتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول؟

ولهذا كان تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم، فإن التخصص الدولي وما سنتبعه من قيام "تجارة خارجية" بين الدول ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة وبالتالي زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وعلى ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه "التجارة الخارجية" لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه "التجارة الداخلية" فكلاهما نتيجة طبيعته لقيام التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير فتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق المالية والنقدية (أسواق النقود والصراف الأجنبي).

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاضد كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على المناجى الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم.⁽¹⁾

ويمكن إيجار أهمية التجارة الخارجية والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة.
- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار.
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي.
- وكذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك الميزان التجاري.
- تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية وإمكاناتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وإذا كان بإمكان الدولة إنتاجها، فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.
- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها، بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدول فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.
- تقسيم العمل بمعنى تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا راجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعا عادلا بين دول العالم.

4. أهداف التجارة الخارجية:

- المنطلق الأساسي في مبادلات التجارة الدولية هو استغلال المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة وتحقيق تبادل المنفعة بين مجموعة من الدول سواء كان نظامها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي.
- ولا شك أن الفرق شاسع بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة التي تكمن في الرغبة لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ككل عن طريق تطوير وتنمية قوى الإنتاج من زاوية التجارة الخارجية التي تنطوي على مجموعة من المنافع تتمثل في صورة أكثر تحديدا في ما يلي:
- تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها لخدمة الاقتصاد القومي.
 - حماية الاقتصاد القومي من التدابير الخارجية كالأزمات والفوضى في الأسواق .

(1) طالب محمد عوض، المرجع السابق، ص: 14.

- إيجاد الحلول المطبقة على الضرائب الحكومية للسلع الزراعية والصناعية.
- تحديد الحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية، وكذا تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والإدارية.

إزالة العوائق الفنية للتجارة، والتي تفرضها الدولة، وذلك من أجل حماية المستهلكين.⁽¹⁾

المطلب الثاني: دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية:

إن إستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الانتقال الاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو.

فالإستراتيجية المتبعة في ظل التجارة الخارجية ينبغي أن تهدف إلى تجنب الاقتصاد المتخلف قدر الإمكان أخطار المؤثرات الخارجية من جهة، لتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مدى الطويل⁽²⁾ من جهة أخرى.

و على هذا الأساس نميز بين إستراتيجيتين تنمويتين أساسيتين هما: إحلال الواردات و تنمية الصادرات.

- **غير أن المشكلة التي تطرح دائما :** ما هو المعيار السليم الذي يتم على أساسه الاختيار و المفاضلة بينهما؟.

و قبل التطرق لكل واحدة منهما يحتم علينا المرور بسياسة التصنيع لأنها حجر الزاوية الإستراتيجيتين. تعد سياسة التصنيع أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية بتصحيحها للاختلالات الهيكلية و يترتب عن طريق هذه السياسة آثار اقتصادية هامة : من تنويع الإنتاج الوطني الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، اتساع القاعدة الصناعية بدخول الصناعة الوطنية مجال التصدير نتيجة تنوع الصادرات من جهة و تقليل الاعتماد على الموارد المالية المتأتية من تصدير المواد الأولية من جهة أخرى و بالتالي تنخفض درجة تأثر الاقتصاد الوطني بظروف السوق الدولية للموارد الأولية - أي : ارتفاع أو انخفاض أسعارها -

و هكذا يصبح تصنيع القطاع الصناعي ذو أهمية نسبية بالغة على مر الزمن نتيجة الزيادة النسبية المحققة في الدخل الوطني المتولد في القطاع الصناعي و كذا زيادة الأهمية النسبية التي يستوعبها هذا القطاع للقوى العاملة، و يتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في حجم الموارد الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع دائما.

هذا و تأخذ سياسة التصنيع عدة أشكال أهمها:⁽²⁾

- 1- التصنيع عن طريق توسع الصناعات أي : تنمية الصادرات.
 - 2- التصنيع الذي يتم عن طريق إحلال الواردات للسوق المحلي، أي : إحلال الواردات.
- و قد تعطي شكل سياسة التصنيع الأولوية للصناعات الإستراتيجية الخفيفة أو للصناعات الثقيلة فالتصنيع بغرض التصدير يؤدي إلى تخطي عقبة ضيق السوق بالسماح لهذه الصناعات بالقيام ثم النمو و يترتب عن ذلك تحقيق العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تعريض هذه الصناعة للمنافسة الأجنبية بتصديرها من جهة و إجبارها على العمل للوصول إلى المستويات المطلوبة عالميا من الكفاءة الإنتاجية لترقى إلى مستويات النوعية الدولية للسلع و الخدمات من جهة أخرى.
- إلا أن التصنيع للتصدير يواجه عدة قيود منها : القيود المفروضة من قبل الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة، و تتمثل القيود الأخرى في ضعف مستوى الأداء التكنولوجي و التقدم التقني، محدودية المهارات الفنية و القدرات التنظيمية المستخدمة، كل هذه الأسباب القيود تجعل من صناعات الدول المتخلفة غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية السائدة، خاصة في سنوات حياتها الأولى.

لأن الشرط الضروري و الكافي لنجاح دخول هذه الصناعات إلى السوق الدولي أن تثبت نجاحها في السوق المحلي أولا فعن طريق الطلب المحلي نستطيع تنبؤ الطلب الأجنبي هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد الهوة أو الفجوة الكبيرة في متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة و المتخلفة يحول دون تحقق ذلك.

(1) رشاد العصار، المرجع السابق، ص: 18.

(2) رشاد العصار، المرجع السابق، ص: 20.

ب. إحلال الواردات:

تهدف إستراتيجية إحلال الواردات إلى بناء طاقات متطورة تسمح بالتححرر من الخارج في تلبية الحاجات المحلية. هكذا نجد في سياسة التصنيع أساسا لإستراتيجية إحلال الواردات قصد إنتاج بدائل المنتجات المستوردة أي : إنتاج السلع المنافسة للواردات باعتبار وجود طلب فعالا عليها مسبقا. و لكي تتمكن هذه الصناعة الناشئة من التطور و إحلال محل الواردات لابد من تهيئة الجو المناسب لها بخلق سوق محلي لهذه الصناعة و توفير الحماية اللازمة لها عن طريق منع استيراد السلع المشابهة لها. هذا و ترتبط إستراتيجية إحلال الواردات ارتباطا وثيقا بمشكلة توفير النقد الأجنبي الذي تسعى الدول المتخلفة إلى حسن استخدامه وفقا لأولويات معينة حتى تضمن لها تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لأن إحلال الواردات من شأنه مساعدتها على حل المشكلة بتوفير هذا النقد نتيجة الاستغناء عن استيراد بعض هذه المنتجات من الخارج بإنتاجها محليا.

فنجاح سياسة إحلال الواردات ليس معناه القضاء نهائيا على مشكلة توفير النقد الأجنبي، بل على عكس قد تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة، فهذا راجع إلى: (1)

1- أن اتباع سياسة إحلال الواردات قد تتطلب من الدولة استيراد العديد من المواد الأولية، النصف المصنعة التي تعتمد الصناعة الناشئة على توفرها مما يؤدي إلى زيادة استخدام النقد الأجنبي المتوفر لديها.
2- يترتب عن إحلال الواردات زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فإذا اعتبرنا أن الوارد دالة موجبة في الدخل لتمكننا من معرفة هل توجد حقا علاقة طردية بين إحلال الواردات، و زيادة الواردات نتيجة زيادة الدخل.

1- قبول التصنع كسياسة و كهدف اقتصادي في العديد من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية شجع على تبنيها كإستراتيجية تنموية.

2- تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الواردات مع الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

3- يؤدي إتباع هذه السياسة على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، خاصة مشكلة البطالة.

4- إن عبئ سياسة إحلال الواردات يقع على عاتق طبقات معينة من الاقتصاد المتمثلة في الضرائب الجمركية العالية إذا ما قاموا باستيراد المنتجات المماثلة من الغير و التي لن تقوم بها إلا الطبقات القادرة. بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الاقتصاد الوطني نتيجة اتباعه إستراتيجية إحلال الواردات، و التقليل من اعتماد على الخارج في استيراد العديد من المنتجات التي يمكن السوق المحلي إنتاجها، إلا أن هذه السياسة لا تخلوا من مساوئ يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة، بالتالي التقليل من فرصها عن طريق وضع قيود تعرقل حركتها.

2- تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى وجود تحيز غير مبني على أسس اقتصادية في معظمهم الأحيان من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي. و هذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع و استخدام الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها. نظرا لهذه العيوب، ترى الإدارة الاقتصادية في تشجيع الصادرات – تنميتها – الحل الآخر المتوفر لديها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة حصيلتها و الوفاء بما قد يتطلبه للاستيراد من النقد الأجنبي.

ب. تنمية الصادرات :

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها – الميزان التجاري – و تجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أي : الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الوطني. (2)

(1) رشاد العصار، المرجع السابق، ص: 21.

(2) رشاد العصار، المرجع السابق، ص: 22.

هذا و ترتكز هذه الإستراتيجية على خلق بؤرة صناعية، وطنية متقدمة ترقى المستوى العالمي من حيث الحجم، النوعية و تمكنها من احتلال مواقع تنافسية في السوق الاقتصادية الدولية، التي تمهد لبداية عملية تنمية اقتصادية سريعة تسعى إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة.

هكذا اكتسبت إستراتيجية تنمية الصادرات صمعة أحسن من إستراتيجية إحلال الواردات لأثرها الفعال في تصحيح الاختلالات و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي: (1)

1- تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات أو الضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات، نظرا لازدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة، و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

2- اقتران إستراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل القومي، عنه في قطاع الاستيراد، لدى فزيادة ونمو الصادرات إلى تراكم مدخرات أكبر، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، حيث تميز اقتصاديات الدول المتخلفة بوجود فجوة الدخل.

3- تصور الهيئات النقدية للدولة في زيادة و النمو الصادرات مؤشرا التحسين ميزان المدفوعات و بالتالي إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في البلد تكون كبيرة.

4- تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق و حمايته، خاصة و أن هذا التدخل تكون تكلفته عالية.

5- إن إستراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة، على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا.

6- أن فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تكون أكثر في حالة تنمية أو ترقية الصادرات على أساس أنه قد تمت الاستفادة منه كليا في السوق الداخلي، أي فائض من هذا الإنتاج الكبير يمكن تصديره.

هذا و المشكلة التي تطرح نفسها بعد أن تقطع هذه الدول – الدول المتخلفة- شوطا بعيدا في عملية التصنيع هل يمكنها الاعتماد على السوق العالمية لتصريف منتجاتها الصناعية الجديدة، لأنها ستصادف الوضع التالي:

1- سيطرة الاحتكارات الدولية الكبرى - الشركات المتعددة الجنسيات – على سوق المواد الخام التي تدخل مشتريّة أو بائعة و أحيانا مضاربة مما يزيد من حدة تقلبات الأسعار ارتفاعا أو انخفاضاً.

2- إتخاذ الاحتكارات الدولية الكبرى التدابير اللازمة بجعل هذا الإنتاج الصناعي الجديد جزءا من التجارة المقفلة لهذه الاحتكارات الدولية.

هذا نصل إلى حقيقة مفادها أن :

1- تجربة التصنيع من أجل التصدير لا تستطيع تحقيق حتى غايتها الدينا بالمشاركة في التقسيم الدولي للعمل على أساس اقتسام المنافع و التكافؤ في ظل اقتصاد رأسمالي عالمي تسيطر عليه الاحتكارات الدولية الكبرى.

2- أن خطر إستراتيجية تنمية الصادرات في أي بلد ذي اقتصاد متخلف يكمن في وقوعه داخل شبك تلك الاحتكارات الدولية الكبرى التي تحول دون تمكين البلدان المتخلفة من إقامة صناعات متكاملة لتزيد من تبعيتها لها و عجزها عن تشغيل مشروعاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى تحقيق الأرباح الخالية من وراء احتكارها للتكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية "مدرسة التجاربيين، المدرسة الحرة و المدرسة الحديثة":

الفرع الأول: التجارة الخارجية لدى التجاربيين

لقد أطلق اصطلاح سياسة التجاربيين على الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومات الأوروبية ابتداء من أواخر القرن 15، وحتى بداية القرن الثامن عشر، وقد تبلور المذهب، وبرزت أهميته في أواخر القرن السابع عشر واستمر في الازدهار حتى أوائل القرن الثامن عشر، والفكرة الأساسية للتجاربيين أن الدولة يجب عليها أن تستخدم كل قوتها ونفوذها من أجل تحقيق النفع العام. (1)

(1) سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة 2000 ص:67-81.

ونحن بصدد معرفة أهمية التجارة الخارجية لدى التجاربيين نجد أن هذا الفكر يتضمن ثلاث اتجاهات:
أولاً: التجاربيين الإسبان:

قد كانت إسبانيا خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم، وعلى هذا الأساس اقترح كتابها الاقتصاديين أمثال أورترز أوليفار (Ortiz Olivares) الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قوة دولتهم اقتصاديا وخاصة أنها كانت تعتمد التجارة الاستعمارية، ومن ضمنها مطالبتهم بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج بغرض عدم المساس برصيد الدولة من ثروتها الذهبية، إلا أن هذا الاقتراح كان غاية في السذاجة، فكان من الأفضل لهم أن يصنعوا نظام أفضل يضمن لهم زيادة تدفق هذا المعدن النفيس عن طريق زيادة صادراتهم السلعية وليس عن طريق وقف خروج الذهب.

ثانياً: التجاربيين الفرنسيين (أنصار التصنيع)

لم تكن فرنسا قد دخلت بعد مرحلة الاستعمار السياسي والاقتصادي أو التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية في هذه الآونة، ولكن كان يكفي أن تقوم بزيادة إنتاجها من أجل تحقيق فائض للتصدير يضمن لها أن تحصل على المعادن النفيسة في مقابل الصادرات الفرنسية. الفكر التجاري الفرنسي اهتم أصلاً بالطريقة التي يمكن من تنمية الاقتصاد القومي وزيادة ثروته أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة، ولقد وجدها في التصنيع من أجل التصدير، إلا أنه عمل في نفس الوقت على الحد من الواردات لأن معنى زيادة الواردات أن تزيد التدفقات المعدنية خارج الاقتصاد الفرنسي والعكس بالنسبة للصادرات.⁽¹⁾

ثالثاً: التجاربيين الانجليز (أنصار التبادل التجاري)

أما بالنسبة لانجلترا، فنجد أن إدارة الدولة للتجارة والتبادل التجاري الذي ساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، لذا نجد أن الكتاب الانجليز، وكان لهم دورا كبيرا تطراً لتحمسهم الشديد لتشجيع الأنشطة التجارية ومن أمثلتهم توماس مان Thomas Mun ، جون تشايلد J.Child ، ويليام تمبل W.Temple و ويليام بيتي W.Petty.

فقد رأي المفكرين الاقتصاديين ضرورة تطبيق نظام يقتضي بأنه في حالة بيع السلع والمنتجات الانجليزية للدول الأخرى، ينبغي على تلك الدول تسديد أثمان تلك الواردات في صورة معدنية، والعكس في حالة استيراد إنجلترا السلع الأجنبية فإنها لا تدفع قيمة الواردات بالكامل في شكل نقدي بل تلزم الدول المصدرة بشراء منتجات انجليزية بجزء من قيمة الصفقة، وبذلك تستفيد إنجلترا من نظام التجارة الخارجية دون تقييد في العلاقات الخارجية بين إنجلترا ودول العالم الخارجي، لذا فقد حملت الدولة مسؤولية تنظيم الشؤون التجارية بحيث تكون معدلات التبادل دائماً في صالحها.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية لدى المدرسة الحرة:

تقوم سياسة هذا المذهب على أساس الفكر الحر والقائم على أساس ترك الأفراد أحراراً لتحقيق مصالحهم الخاصة، ومن رواده الكتاب الكلاسيك أمثال آدم سميث، مالستر وريكاردو وستوارت ميل وساي كل هؤلاء في فرنسا، ويمكن تقسيم آراء أصحاب هذه المدرسة إلى ثلاث تقسيمات:

أولاً: الفيزيوقراط (أنصار الحرية الاقتصادية من الفرنسيين).

تعتبر مدرسة الفيزيوقراط إحدى فروع المدرسة الحرة، والذي ظهر في فرنسا، ويعتبر فرانسو كينة F.Quenay مؤسس تلك المدرسة أن هذا المذهب الحر للطبيعيين كان يهدف أساساً إلى إرساء قواعد حرية النشاط الاقتصادي للاقتصاد الفرنسي، وذلك يهدف إزالة العوائق الجمركية التي كانت تحد من التبادل التجاري، وأيضا التشريعات المهنية والطائفية التي كانت تقيد انطلاق النشاط الصناعي بما تفرضه من قيود

(1) محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص: 23.

لمزاولة مهن معينة، وساد مبدأ دعه يعمل دعه يمر، سواء تعلق الأمر بانتقال السلع والبضائع، أو بهجرة العمال الداخلية والخارجية، مما كان له الأثر الكبير في تشجيع وتوسيع النطاق الداخلي والخارجي.⁽¹⁾

ثانياً: المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)

تعتبر هذه المدرسة أحد الفروع الإنجليزية لمدرسة الحرية، ويعتبر آدم سميث *Adam Smith*. من أشهر كتاب هذه المدرسة، وكذا له الفضل في تأسيس علم الاقتصاد السياسي. إذا كان الفيزيوقراط قد اعتبروا أن الأرض هي مصدر القيمة، فإن آدم سميث أشار إلى أن الأرض بمفردها لا يمكن اعتبارها مصدراً للقيمة، بل يجب أن ينظم إلى تضافر قوى الإنسان (العمل) مع تضافر قوى الطبيعة (الأرض). كما أن آدم سميث نقد التجاربيين وسياساتهم الاقتصادية نظراً لأنه كان من أشد المؤيدين لفكرة حرية التجارة الخارجية.

لكن كل من ريكاردو وجون ستوارت ميل رغم أنهم من المدرسة الكلاسيكية إلا أن أفكارهم كانت نقد للأفكار التي جاء بها آدم سميث، حيث كانت لديهم نظرة تشاؤمية تقوم على أساس تنافر المصالح الفردية مع المصالح العامة، وأيدوها في ضرورة تحرير التجارة الخارجية حتى تتحقق فكرة التوازن الاقتصادي.

ثالثاً: الفكر الاقتصادي (الحر المتفائل)

و قد تمثل هذا التيار الفكري الجديد في فريدريك بستيا *Frederic Pastiat* و دنيوبيه في فرنسا *Dunviger* وكاراي *Corey* في الولايات المتحدة الأمريكية، ورنس سميث *Prince Smith* في ألمانيا ورأى هؤلاء المفكرين المتفائلين أنه ليس هناك ثمة تعارض بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، بل على العكس، فإن القوانين الطبيعية نتيجة دائماً إلى تحقيق التجانس بين سير الوحدات الاقتصادية المختلفة وذلك في ظل سيادة الحرية الاقتصادية.

حيث نادوا بضرورة ترك الوحدات الاقتصادية حرة في تنظيم الحياة الاقتصادية وأيضاً في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بغرض تحقيق أقصى نفع ممكن للمنتج وأقصى إشباع ممكن للمستهلك.

الفرع الثالث: النظرية الحديثة:

النظرية الحديثة التي أسسها هكشرو أولين: حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري، إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس إلى اختلاف الميزة النسبية، كما تعكسها تكلفة العمل مثلاً... الخ.

و تجدر الإشارة على أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة في هذا البلد، ألا وهي رفع مستوى المعيشة. وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة.

أولاً: ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة أن عالمنا اليوم غاية في التنوع، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في موارده، يضاف إلى ذلك أن بعض الدول غنية وفقيرة شيئاً أشياء أخرى.

ثانياً: نظراً لخلاف في البيئة تختلف تكاليف إنتاج العديد من السلع والمؤسسات دولة إلى أخرى بشكل ملحوظ، وهذه الحقيقة بعينها أي وجود اختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية.⁽²⁾

(1) سهير محمد السيد حسن، نفس المرجع السابق ص: 82-106.

(2) رشاد العصار، مرجع سابق ص: 16-17.

المبحث الثاني: السياسات التجارية: حيث تشتمل على:

المطلب الأول: سياسة الحماية التجارية: و تعم على العديد من المذاهب المؤيدة لهذه السياسة.

الفرع الأول: مذهب الحماية التجارية:

1. تاريخ و مفهوم الحماية:

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الخارجية أو تفرض قيودا عليها، وتميزت التعريفية الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن السابع عشر بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بطابعها الحمائي. وقد استتبع نشأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الأمة وقوتها، وتبلور هذا المفهوم على يد التجاربيين، وكان لتطبيق أفكارهم آثار إيجابية على اقتصاديات أوروبا الغربية خاصة فرنسا وإنجلترا.

وخلال القرن التاسع عشر ظهر المفكر الاقتصادي الألماني (ليست) (F.LIST) الذي كتب سنة 1841 كتابا بعنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" ويقول فيه: "إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة السلع وإن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على ألمانيا أن تعيد هذه المنافسة"⁽¹⁾.

ومنه فقد غرس بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كمبرر لسياسة الحماية، وفي العصر الحديث يرى اللورد كينز أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعملتها وإنما أيضا لفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام التام⁽²⁾. ويستند أنصار المذهب الحمائي إلى مجموعة من الحجج، بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود. أما الحجج غير الاقتصادية فتعرف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية وينبغي على الدولة أن تراعيها. إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال، ومن قبيل هذه الحجج كفاءة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، كحماية نشاط الزراعة أو مصالح المزارعين ضد منافسة المحاصيل الأجنبية، وما قد يؤدي إليه من تدهور لعوائد فئة المزارعين الوطنيين، ومن قبيل ذلك أيضا حماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية.

وسنحاول أن نعرض بإيجاز أهم الحجج غير الاقتصادية وكذا الحجج الاقتصادية وذلك وفق ما يلي:

2. الحجج غير الاقتصادية:

ويمكن أن نوجز في نقطتين أساسيتين مرتبطين بالأمن الوطني، والدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية.

أ/ الدفاع (الأمن) الوطني:

ومضمون هذه الحجة أن تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للدفاع الوطني، وأن لا تكون هذه الصناعة قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، ومن أمثلتها صناعة النفط، الحديد و الصلب، صناعة الطائرات والسفن.

1 / أحمد جمال الدين موسى: العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999، ص 211، ص 212.

2 / ج. م. كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر 1991، ص 484.

ب/ الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية:

ومثال ذلك حماية النشاط الزراعي حفاظا على طبقة المزارعين من أي ضعف اجتماعي، نظرا لأنها تمثل عنصرا قويا من الناحية البدنية يمكن الاستفادة منه في حالة الحرب، فضلا عن كونها دائما عاملا من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

3. الحجج الاقتصادية:

لقد قدم أنصار الحماية مجموعة من الحجج التي تدعم موقفهم من المطالبة بفرض الحماية على الاقتصاد، ونلخصها فيما يلي⁽¹⁾:

أ/ حجة حماية الصناعة الناشئة:

تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج الاقتصادية التي قدمت في هذا الشأن، وهي ترجع في الأصل للاقتصادي الألماني الذي طالب بحماية الصناعة الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية⁽²⁾.

وجوهر هذه الحجة " أنه قد تكون هناك إمكانية في دولة ما لنمو واستقرار صناعة ما بها، لذلك يستوجب حمايتها، خاصة في مراحلها الأولى لعجزها عن مواجهة المنافسة الأجنبية المماثلة والتي هي صناعات قوية بما لها من خبرة طويلة و عمالة مدربة وفنون إنتاج متطورة، وبما تحققه هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير أو الوفورات الداخلية.

كما أن هناك جملة من الأسباب التي تستدعي حماية الصناعة الناشئة وهي:

- أن هذه الصناعة لن تتمكن من التوسع إلى الدرجة التي تمكنها من الاستفادة من الوفورات الداخلية طالما أن سوقها الداخلي تغطيه سلع أجنبية ذات جودة عالية وأسعار أقل.

- أن عدم تمكن هذه الصناعة من التوسع والتطور في مهاد حياتها، لن يمكنها من إقامة مراكز البحث والتطوير، وتحرم من الوفورات الخارجية.

- أن عمال هذه الصناعة الناشئة يحتاجون إلى سنوات عديدة من التدريب والخبرة، حتى يمكنهم اكتساب مهارات فنية تضارع مهارات عمال الصناعات الأجنبية المنافسة.

غير أنه إذا كان المبدأ الذي تقوم عليه هذه الحجة مقبولا نظريا، إلا أنه توجد بعض الانتقادات يمكن أن توجه إلى الطريقة التي قد تتبع في الواقع العملي، أهمها صعوبة معرفة الصناعات القابلة للبقاء والصمود أمام المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى امتداد تطبيق الحماية إلى صناعات أخرى غير مهيأة للاستمرار، كذلك عدم إلغاء الحماية عند بلوغ الصناعة الناشئة طور الاكتمال والنمو، إذ يحتج المنتجون دائما بأن صناعاتهم لم تكتمل بعد، ويباشرون ضغوطا عديدة على الحكومة للإبقاء على الحماية.

وفي هذا السياق دائما فقد ظهرت تحليلات جديدة مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين تؤيد السياسة الحمائية للصناعة، وسميت بالنظرية الحمائية الجديدة⁽³⁾، على يد جون براند و بربر سبنسر و ذلك سنة 1983، ولكن هذا الطرح يدعم فكرة تقديم السلطات العمومية(الدولة) الدعم لجهود البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسة الوطنية، كي يؤهلها للحصول على تكلفة إنتاج أقل من تكلفة إنتاج المؤسسة الأجنبية. باعتبار أن تكاليف الإنتاج في المؤسسة تتأثر بالمبالغ المنفقة على البحث والتطوير (R.&D)، كما أن هذا الأخير يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج في مرحلة لاحقة بفضل الإبداع والتجديد. ولما كانت نفقات البحث والتطوير هائلة فهي تنقص من إيرادات المؤسسة، لذا وجب على الدولة تقديم الدعم في هذا المجال حتى تخفف على الصناعة المحلية وتساعد على مواجهة المنافسة الأجنبية.

غير أن هذا الطرح نفسه كان عرضة للعديد من الانتقادات على يد كبار المفكرين في الاقتصاد الدولي وهم (Jagdish Bagwati)، (Avinash Dixit)، (Jonathan Eaton)، (Gene Grossman)، (Paul Krugman)، وذلك إما من حيث الفرضيات المعتمد عليه النموذج (Brander-Spencer) وحساسية النتائج بالنسبة لهذه الفرضيات، والثانية ترجع إلى أفق أكثر انتقادا ضد نماذج السياسة التجارية والصناعية الإستراتيجية.

(1) الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 53-54.

(2) عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1981، ص 120.

(3) Michel Rainelli : la nouvelle théorie du commerce international, ed, la découverte, Paris 1997, p.p. 86/90.

ب/ حجة الاقتصاد الوليد أو الناشئ:

تساق هذه الحجة عادة لتبرير حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة، حيث أن هذه البلدان انتهجت سياسات تنموية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف، ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل رمز التنمية الوطنية⁽¹⁾. أما الدول المتقدمة فهي في المقام الأول مصدرة للسلع المصنعة المتقدمة تكنولوجيا عكس الدول النامية التي تصدر موارد أولية كالسلع الزراعية والمعادن. وقد انتقدت هذه الحجة كثيرا، باعتبار أن هذه الصناعات المحمية كثيرا ما لا تزدهر بفعل الحماية نفسها، التي تؤدي بها إلى عدم التجديد والابتكار وتحسين منتجاتها، فتبقى بذلك تراوح مكانها، والواقع العملي يثبت ذلك.

أ/ حجة محاربة البطالة:

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، مما يساعد على تلافي خطر البطالة باستمرار النشاط، إضافة إلى خلق فرص الاستثمار المربح، ومنه تساهم الحماية في بروز صناعات جديدة تستخدم المزيد من اليد العاملة. وقد اعتبرت هذه الحجة واهية لأنها تتطلب أن لا ينشأ عن سياسة الحد من الواردات تقلص في الصادرات، وهو ما لا يتحقق عمليا باعتبارها سياسة إفقار الجار، مما يحتم على الدول الأخرى التعامل معها إتباع نفس السياسة اتجاه الدولة الأولى. ولهذا يرى الاقتصاديون عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة، وإنما من الأفضل محاربة البطالة في إطار سياسة اقتصادية ومالية ونقدية متكاملة لمعالجة جذور الركود الاقتصادي ذاته.

د/ حجة جلب الاستثمارات الأجنبية:

مضمون هذه الحجة هو أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يحتم على المنتجين التنقل والتوطن في هذا الاقتصاد، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومنه دخول تكنولوجيا جديدة وموارد مالية إضافية وخبرة فنية ومهارة جديدة تمكن من تطوير فنون الإنتاج المحلية ورفع مستوى كفاءتها. ونجاح هذه السياسة يتوقف على ضوابطها وتوجيهها من جانب الدولة المضيفة لرأس المال، لأحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح كونها تؤدي إلى وجود بند مدين في ميزان المدفوعات يزيد من مديونية البلد تجاه العالم الخارجي⁽²⁾.

هـ/ حجة تلافي تدهور شروط التجارة:

تستند هذه الحجة إلى حقيقة مفادها أن تقييد التجارة سوف يحقق مصلحة إحدى الدول على حساب باقي دول العالم، حيث أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يدفع المصدر إلى خفض ثمنها حتى يحافظ على ذات القدر من الصادرات، وبالتالي الحفاظ على حصته في السوق الأجنبي، وهذا من شأنه تحسين شروط التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات. وفي الحقيقة فإن هذه الحجة التي قدمها (J.S.MILL) هي الوحيدة تقريبا التي ستبقى صالحة، حتى في الظروف الساكنة⁽³⁾.

و/ حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية:

هذه الحجة غالبا ما تستخدم من طرف الدول المتقدمة ضد سلع الدول النامية ذات اليد العاملة الرخيصة، ويدعي أنصارها أن الصناعة المحلية ستواجه منافسة غير عادلة أمام التدفق الحر للسلع الأجنبية،

(1) Paul. A. Krugman et Maurice Obsefeld : Economique Internationale- traduit par : Achille hannequart et fabienne Leloup, 2éme édition, éd, Deboeck, France 1996, p 298.

(2) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص: 172.

(3) بول- أ. سامولسن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية الدولية)، الجزء 6 ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص: 142.

وأساس المقارنة هنا هو اختلاف الأجور بين البلدان المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية. وخير دليل على ذلك الصادرات النسيجية الصينية اتجاه الإتحاد الأوروبي.

د/ حجة الإغراق السوقي:

هنا ينادي أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة، إلا أن الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق.

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه الحجج المقدمة وغيرها من الحجج التي لا يسعنا تقديمها هنا، أن حجج أنصار الحماية التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية، هي في الغالب حجج غير مقبولة ولا تستند إلى أساس متين لدى غالبية مفكرو الاقتصاد الدولي، ونحن بدورنا نرى أن الحماية تحت أي ذريعة مهما كانت لا يجب الاستناد عليها لتبرير الموقف من الحماية، وإنما يجب العمل على تطوير القدرات الوطنية المتاحة خاصة العنصر البشري والموارد الأخرى المتوفرة، ويجب استغلالها استغلالاً عقلانياً ورشيداً، حتى تقوى على مواجهة الصعاب ورفع التحديات وبلوغ مرتبة متقدمة كغيرنا من الدول والتي كانت بالأمس القريب تعتبر من الدول النامية.

الفرع الثاني: السياسة الحماية للتجارة:

1. الحماية التجارية:

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الخارجية أو تفرض قيوداً عليها، وتميزت التعريفات الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن السابع عشر بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بطابعها الحمائي. وقد استتبع نشأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الأمة وقوتها، وتبلور هذا المفهوم على يد التجاربيين، وكان لتطبيق أفكارهم آثار إيجابية على اقتصاديات أوروبا الغربية خاصة فرنسا وإنجلترا، وخلال القرن التاسع عشر ظهر المفكر الاقتصادي الألماني (ليست) (*F.LIST*) الذي كتب سنة 1841 كتاباً بعنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" ويقول فيه: "إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة السلع وإن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على ألمانيا أن تعيد هذه المنافسة"⁽¹⁾، ومنه فقد غرس (*F.LIST*) بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كميرر لسياسة الحمائية، وفي العصر الحديث يرى اللورد كينز (*J.M.KEYNES*) أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعمليتها وإنما أيضاً لفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام التام⁽²⁾. ويستند أنصار المذهب الحمائي إلى مجموعة من الحجج، بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود. أما الحجج غير الاقتصادية فتعرف أصلاً بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية وينبغي على الدولة أن تراعيها. إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال، ومن قبيل هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، كحماية نشاط الزراعة أو مصالح المزارعين ضد منافسة المحاصيل الأجنبية، وما قد يؤدي إليه من تدهور لعوائد فئة المزارعين الوطنيين، ومن قبيل ذلك أيضاً حماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية.

2. تقنيات و الأدوات التي تستعملها الدول لحماية التجارة:

- الأدوات التعريفية:

تتمثل الأدوات التعريفية في التجارة هي الضرائب الجمركية، وهي تعتبر أداة تقليدية للتدخل في التجارة في التجارة الخارجية، وقد سميت ب"تعريفية"، لأنها تتمثل في تقييد أو تدوين في جداول أو قائمة

(1) أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999، ص 211-212.

(2) ج. م. كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر 1991، ص: 484.

للفرائض المالية المفروضة على السلع حال اجتيازها حدود الدولة الجمركية، لذا يسمى هذا الجدول أو القائمة بالتعريف الجمركية.

و الرسوم (الضرائب) الجمركية تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الوطنية دخولاً (واردات) أو خروجاً (صادرات)، وطبقاً للغرض من فرض الرسوم الجمركية، تجري التفرقة بين الرسوم التي تفرض لجلب إيرادات للخزينة العمومية والرسوم التي تفرض لحماية الإنتاج المحلي⁽¹⁾. ولا شك أن الغرض من الرسوم الجمركية يحدد السلع التي تفرض عليها، فإذا كان القصد هو الحصول على موارد للخزينة يفرض الرسم على السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني أن فرض الرسم يترتب عليه ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عنه زيادة في الإنفاق الكلي على السلعة، وإذا كان الغرض هو حماية الإنتاج المحلي فإن الرسوم الجمركية تفرض على السلع المنافسة للسلع المحلية، وقد يكون الغرض من الرسم الجمركي أيضاً تحقيق الهدفين معاً.

ويطلق على كافة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معنى اسم التعريفات الجمركية، وهناك أنواع متعددة من التعريفات، حيث يجري تقسيمها وفقاً للمعايير الآتية:

أ/ من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي: ونميز بين الرسوم القيمية، الرسوم النوعية والرسوم المركبة. حيث تحدد الأولى كنسبة مئوية من قيمة السلعة، أما الثانية فتحدد على أساس الوحدة من السلعة أي العدد أو الوزن، بينما الأخيرة فهي تتضمن رسماً نوعياً مضاف إليه رسماً قيمياً (أي باستخدام المعيار القيمي والمعيار النوعي معاً).

ب/ من حيث الهدف: حيث يتم التمييز بين الرسوم المالية والتي تفرض قصد زيادة إيرادات الدولة، وبين الرسوم التي تهدف إلى حماية المنتج المحلي من خطر المنافسة الأجنبية.

ج/ من حيث مدى حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية: فيمكن التمييز بين التعريفات المستقلة والتعريفات الاتفاقية، فالأولى تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية (سن القوانين)، أما الثانية فتكون بموجب اتفاق ثنائي مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول.

د/ وقد يتم التفرقة بين التعريفات البسيطة والتعريفات المزدوجة والمتعددة تبعاً للمعدل المفروض، وبجانب التعريفات العادية قد توجد تعريفات احتياطية تتوقف على الظروف التي تطبق فيها التعريفات الجمركية². هذا لمفهوم الرسوم الجمركية والهدف منها وتركيبتها، لكن كيف يتم قياس الرسوم الجمركية حتى تؤدي دورها وتحقق أهدافها؟

- قياس الرسوم الجمركية على الواردات:

عادة ما تستخدم الصناعات المنافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفات اسمي مختلف عن ذلك المعدل المفروض على السلعة النهائية، فمعدل التعريفات الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال، حيث أن هذا الأخير يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلاً معدل التعريفات الاسمي للصناعة المنافسة للواردات.

ويعتبر هذا المعدل هام جداً بالنسبة للدول التي تدخل في مفاوضات مع الدول الأخرى من أجل إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية، حيث يحتاج المتفاوضين إلى معرفة معدل الحماية الفعال الذي تقدمه الرسوم الجمركية.

ومنه فإن الرسوم الجمركية الاسمية هي المذكورة صراحة في جداول مصلحة الجمارك للدولة، سواء كانت قيمية أو نوعية. أما الرسوم الجمركية الفعالة فتقيس مدى تأثير التغيرات في هيكل الرسوم الجمركية على القيمة المضافة للصناعات الوطنية التي تنتج بدائل الواردات، فهي تأخذ بذلك ليس فقط تأثير الرسوم الجمركية الاسمية على المنتج النهائي وإنما أيضاً على المنتجات الوسيطة التي تدخل في إنتاج المنتج النهائي.

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

و يقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:⁽¹⁾

(1) جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص 122-123.
(2) محمود الطنطاوي الباز، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1984، ص 92-93.

حيث أن: $f =$ معدل الحماية الفعال.

$t =$ معدل التعريف الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.

$a =$ نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.

$r =$ معدل التعريف الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.

أي أن:

المعدل الفعلي = المعدل الاسمي على المنتج النهائي - نسبة المدخلات [المستوردة معدل الضريبة الاسمية عليها]

نسبة المدخلات المحلية

و من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من تحليل الرسوم الجمركية الاسمية هو أن السلع المصنعة النهائية التي يفرض عليها رسوم جمركية اسمية مرتفعة مقارنة بالرسوم الجمركية على المدخلات أو المواد الأولية خاصة في الدول المتقدمة، يحقق في الحقيقة درجة عالية من الحماية لتلك السلع. وهذه الملاحظة تهم بالدرجة الأولى الدول النامية عندما تحاول التصدير للدول المتقدمة، حيث تفرض هذه الأخيرة رسوم جمركية تصاعديّة على السلع المستوردة حسب درجة التصنيع، وهو ما يعني ببساطة أن فرصة الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة ضعيفة، بينما تظل الفرص متاحة لتصدير المنتجات الأولية أو الوسيطة، ولذلك فإن الدول النامية تشعر بأن تصاعد هيكل الرسوم الجمركية الحمائية في الدول المتقدمة إنما يعيق محاولاتها لتنويع هيكل صادراتها إلى تلك الدول، وعلى الصعيد العملي هناك بعض الصعوبات تعترض حساب معدل الحماية الفعال وذلك لسببين هما⁽²⁾:

أ/ يتطلب حساب المعدل الفعال لصناعة ما حساب مساهمة الصناعات المختلفة الأخرى في هذه الصناعة، وهو ما يتطلب استعمال جداول المدخلات والمخرجات (T.E.S) للاقتصاد الوطني، وهو أمر غير متوفر لجميع الدول خاصة في الدول النامية.

ب/ يفترض تحليل المدخلات والمخرجات ثبات معاملات المدخلات (aij) وعدم تأثرها بالتغيرات السعرية، ونحن نعلم أن التجارة الدولية الحرة تسبب تغيرات في الأسعار النسبية للسلع وبالتالي تغيرات في تخصيص الموارد، وهو ما يؤثر على كميات المدخلات المستخدمة في إنتاج الصناعات المختلفة.

- الرسوم الجمركية على الصادرات:

إضافة إلى أن الحكومات المختلفة تفرض رسوماً جمركية على الواردات فإنها تتجه أيضاً لفرض رسوم جمركية على الصادرات، وقد تكون هذه الرسوم نوعية أو قيمية أو مركبة.

وبالطبع فإن هذا النوع من الرسوم يؤدي إلى التقليل من حجم التجارة الدولية، وعلى النقيض من ذلك فإن هناك العديد من الدول التي تقوم بدعم الصادرات والذي يمكن النظر إليه على أنه رسوماً جمركية سالبة على الصادرات، أو في صورة دعم نقدي تقدمه الحكومة للمصدرين. وتعتبر الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات ميزة تتمتع بها الدول النامية المصدرة للمواد الأولية، بحيث تمثل هذه الرسوم مصدراً هاماً من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، والغرض من فرض هذه الرسوم الجمركية ليس حمائياً أو معوقاً لها وإنما الغرض منه مالي محض يسمح بالحصول على موارد مالية إضافية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد الوطني.

- الأدوات غير التعريفية للحماية:

لقد أصبحت الأدوات غير التعريفية في الوقت الحاضر أحسن تقنية للتدخل في التجارة الخارجية خاصة من طرف البلدان الصناعية، كون هذه الأساليب تحقق هدفاً مزدوجاً يتمثل في:

- تحقيق الحماية المرجوة للصناعة المحلية على حساب الصناعة الأجنبية

- تنطوي على تمييز صادرات بعض الدول حتى تدفع الدول الأخرى خاصة الدول النامية إلى الاندماج في السوق العالمية.

(1) دومينيك سالفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 98.

(2) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبقة الأولى، الأردن، 1995، ص:

كما أن هذه القيود غير التعريفية تختلف عن القيود التعريفية في كونها لا تلغي قوى السوق في توجيه التبادل الدولي. ويمكن تقسيم الأدوات غير التعريفية إلى المجموعات التالية:

- أدوات الرقابة النقدية والمالية.
- أدوات الرقابة التجارية.
- أدوات الرقابة الإدارية.

1. أدوات الرقابة النقدية و المالية:

أ/ تنصرف أدوات الرقابة النقدية إلى القواعد التي تضعها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا، من خلال التأثير على توزيع حجم العملات الأجنبية المخصصة للواردات على مختلف السلع والخدمات المستوردة. ومن أهم هذه الأدوات نجد نظام الرقابة على الصرف، نظام اتفاقات التجارة الثنائية، نظام تعدد أسعار الصرف، ونظام تخفيض قيمة العملة للدولة، ونظام التأمين النقدي المقدم. والمقصود باتفاقات التجارة الثنائية كل الاتفاقات الثنائية التي تعقدها الدولة مع غيرها من الدول، بغرض تحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الخارجية، وأهمها اتفاقات المقاصة واتفاقات التجارة والدفع. وتعد هاتين الاتفاقتين أحد وسائل معالجة الخلل في ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري في البند الخاص بالسلع المنظورة.

- أما تخفيض قيمة العملة فهو عمل مقصود تقوم به الدولة بغرض تخفيض ما يعادلها من العملات الأخرى، وتستعمل هذه الطريقة في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات⁽¹⁾، وتعمل كآلية مزدوجة تؤثر على الصادرات وعلى الواردات بكبحها لارتفاع سعرها مقارنة بسعر الصرف الجديد.

- ويقصد بنظام التأمين النقدي المقدم أن تطلب السلطات النقدية من المستورد إيداع مبالغ نقدية لدى البنوك التجارية التي تباشر عملية الاستيراد، تعادل نسبة مئوية معينة من قيمة البضاعة المراد استيرادها، والغرض منه إعاقه عمليات الاستيراد بطريقة غير مباشرة.

ب/ يقصد بأدوات الرقابة المالية استخدام موارد الدولة المالية في التأثير غير المباشر على السير الطبيعي للتجارة الخارجية من خلال الثمن، سواء كان بالنسبة للصادرات أو الواردات، وأهم هذه الأساليب نجد: الإعانات والمشتريات الحكومية.

- ويقصد بالإعانات أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة مقارنة بتكاليف الإنتاج المقدر له قبل منح الإعانة، وعادة يكون الغرض منها دعم المنتجات المحلية للصدوم أمام المنتجات المنافسة في السوق المحلي أو الأجنبي.

- ويقصد بالمشتريات الحكومية ما يوجه من الإيرادات الحكومية لشراء السلع العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة (كالأمن والدفاع، الصحة، التعليم...) ويمكن أن ينطوي عليها تقييدا للتجارة الخارجية إذا تضمنت تمييزا ضد الواردات، سواء كان هذا التمييز صريحا أو ضمنا.

2. أدوات الرقابة التجارية:

والمقصود بها إما قيام الدولة المعنية بالاتجار بنفسها، أو وضع قيود كمية على التجارة الخارجية بشقيها استيراد وتصدير، وتنقسم كذلك إلى قسمين: نظام الرقابة الكمية ونظام اتجار الدولة.

أ/ **نظام الرقابة الكمية:** ويمكن تلخيصها في نقطتين هامتين:

* **نظام الحصص:** ويقصد به فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح بدخولها (استيرادها) أو في حالة تصديرها. وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد العالمي الكبير ثم قامت فرنسا بإحيائه واستخدامه كقيود على الواردات، ثم تبعتها كثير من الدول وذلك لعدة أسباب منها⁽²⁾:

- عدم مرونة عرض الواردات.
- عدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع.

وتعتبر هذه التقنية أكثر مرونة في حماية الصناعة الوطنية وتبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

(1) رمزي زكي، أزمة الفروض الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص: 188-189.

(2) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 209.

● **تراخيص الاستيراد:** ويتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهات المختصة، ويكون هذا مطبق على المستوردين الوطنيين، بحيث يحصل كل مستورد على نسبة مؤوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها.

ب/ نظام اتجار الدولة: وهو نظام يتبع إذا أرادت الدولة أن تصل إلى أقصى مدى في التحكم في تجارتها الخارجية، فإنها تقوم وعن طريق الأجهزة الممثلة لها بممارسة عمليات التصدير والإستيراد، وهو ما كان يعرف خاصة في البلدان الاشتراكية- باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

3. أدوات الرقابة الإدارية:

تتمثل الأدوات الإدارية في الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثيراً سلبياً، وتكون هذه الإجراءات في بعض الحالات أشد خطر على التجارة الخارجية من غيرها، وهي:

أ/ تعقيد وإطالة إجراءات الاستيراد: كأن تشترط الدولة على المستورد تقديم بيانات عن السلعة المطلوب استيرادها، شهادة المنشأ من الدولة المنتجة لها، و شهادة المنشأ لكل مكون من مكوناتها، ووضع علامات معينة على الطرود، أو الاختلافات المتباينة في لوائح الأوزان.

ب/ تعدد طرق تقدير الضرائب الجمركية المفروضة على السلع: كالنظام الذي أوجدته الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف بنظام سعر البيع الأمريكي، والمطبق على وارداتها من المنتجات الكيماوية والأحذية ذات النعال المطاطية، إذ يعتبر السعر الذي تفرض على أساسه الضريبة هو سعر السلعة المثيلة المنتجة محلياً وليس السعر في بلد التصدير، وذلك كون أن السعر السائد في السوق الأمريكي هو غالباً أكبر من الأسعار السائدة في بلدان أخرى.

ج/ المعايير الفنية لإنتاج وتسويق السلعة: وتتمثل هذه المعايير في بعض الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنقاء والنظافة والصحة والأمان، وهي في الغالب معايير تشترطها الدول الصناعية على منتجات الدول النامية حتى تعيق دخولها لأسواقها عوض استعمال أساليب حمائية أخرى.

د/ تعقيد الإجراءات الجمركية: وذلك بإطالة أمد الإجراءات الإدارية بناء على تعليمات شفوية تؤدي إلى تعطيل الإجراءات الجمركية وذلك مثلاً بتخصيص عدد قليل من العاملين للنهوض بها، أو الالتزام بمرور الواردات عبر منافذ جمركية محددة.

هـ/ القيود الزمنية: وهي بمثابة فترة زمنية محددة يسمح من خلالها باستيراد السلع، ولا يمكن السماح بالاستيراد بعد أو قبل هذه الفترة، ومن الأمثلة على ذلك القيد الزمني الذي تفرضه بلدان الإتحاد الأوربي على وارداتها من السلع الزراعية من باقي دول العالم حتى لا يتعرض المنتج المحلي لمنافسة السلع الزراعية الأجنبية.

من خلال هذا كله يتضح لنا بجلاء مدى تأثير التجارة الخارجية بفعل أدوات السياسة التي تلجا إليها الدول للحد من تدفق السلع إلى أسواقها وذلك حفاظاً على المنتج المحلي من خطر المنافسة الأجنبية، مع العلم أن هذه الإجراءات تطبق خاصة من طرف الدول المتقدمة ذات التوجه الليبرالي والداعمة في نفس الوقت لمبدأ حرية التجارة، لكنها في الحقيقة تتخلى عن هذه المبادئ لما تتعرض مصالحها الوطنية للخطر.

- إجراءات أخرى لحماية التجارة:

أ. التحديد الكمي للواردات:

تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى اتخاذ إجراءات تتضمن منع استيراد السلع عموماً أو كلاً أو جزءاً، بصفة مؤقتة، أو بصورة مستمرة، ويمكن أن تتمثل بعض أسباب ذلك بما يأتي:

● أسباب اقتصادية، وقد تقوم الدولة باتخاذ هذه الإجراءات اللازمة لغرض تحديد كمي على الواردات لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لما يتم إنتاجه محلياً.

● أسباب إستراتيجية، حيث تقوم الدولة باحتكار استيرادها لسلع معينة، نظراً لأهميتها الإستراتيجية سواء اتصلت هذه الأهمية بتوفير احتياجات السكان الأساسية أو توفير متطلبات ضرورية للدولة.

● أسباب صحية، تقوم الدولة بمنع بعض المنتجات لغرض حماية مواطنيها من الأمراض أو من بعض المنتجات كالمخدرات.

- أسباب سياسية، تمنع الدولة في الحالات الطارئة بمنع بعض المنتجات من الدول المعادية .
- يكون التحديد الكمي لأسباب تتعلق بوضعية ميزان المدفوعات الدول، حيث أن الدولة تكون مضطرة إلى تحديد وارداتها كميًا.

ب. سياسة دعم الصادرات:

- تقوم الدولة باتخاذ سياسة معينة لدعم الصادرات من خلال تقديم الإعانات والمنح والتسهيلات من قبل الدولة إلى المنتجين والمصدرين فيها، ويمكن الإشارة إلى بعض أشكال الدعم هذه بما يأتي:
- فرض ضرائب دخل رمزية، أي بحدود مخففة جداً، أو إعفاء المنتجين المحليين للسلع التصديرية من ضريبة الدخل.
 - إعفاء مستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية أو فرضها بنسب منخفضة وكذلك الآلات والمكائن

- تقديم تسهيلات مصرفية وائتمانية بشروط ميسرة، مثل تخفيض أسعار الفائدة، وتمديد فترة السداد.

ج. سياسة الإغراق والسياسات المضادة للإغراق:

إن عملية الإغراق تعني أن تقوم الدولة معينة ببيع السلع التي تقوم بتصريفها في الخارج، بأسعار تقل الأسعار التي تتبعها في الداخل، وذلك لغرض كسب الأسواق الخارجية والقضاء على المنافسين فيها. و أما السياسات المضادة للإغراق وهي تعني لمنع سياسات استيراد البضائع والسلع من الدول التي تقوم بسياسة الإغراق حتى ولو بسعر التكلفة، لأن تلك السياسة تضر الدولة التي تقبل استيراد السلع من الدول التي انتهجت هذه السياسة.

و هذه السياسة يقضي إنجاحها شروطاً متعددة ومتنوعة منها:

- السيطرة على السوق المحلية، بحيث تتاح من خلال هذه السيطرة البيع بأسعار مرتفعة تعوض عن الخسارة، أو التكاليف أو الانخفاض في الأرباح المرتبط بسياسة الإغراق التي تتبعها.
- تحمل جزء من كلفة، أو أرباح أقل، وحتى خسائر، وصولاً إلى تغطية هذه التغطية في فترة لاحقة، بعد أن يتم التمكن من السيطرة على السوق الخارجية.

• منع استيراد السلعة التي يتم إتباع سياسة الإغراق في تصريفها في الأسواق الخارجية، وخاصة إذا كان هامش النقل يقل بدرجة ملموسة عن الفرق بين السعرين.

ولا شك أن سياسة الإغراق يمكن أن تؤدي إلى آثار على كل من البلد المصدر، والبلد الذي يتم تصدير السلعة إليه وكما يلي:

- تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة، فيها بأثمان منخفضة، وفي حالة كونها تتبع سياسة الحرية التجارية، لأن هذا يحقق انتفاع أكبر للمستهلكين.

• بالنسبة للدولة التي يتم تصدير السلعة منها، فإنها يمكن أن تكون نافعة لمثل هذه الدولة في الأجل الطويل، وذلك في حالة تحقيق نجاح في تطبيق سياسة.

- تؤثر سياسة الإغراق في حالة الأجل الطويل ، حيث أن تؤدي إلى التوسع في إنتاجها لديها ، وعلى حساب الإنتاج المحلي في الدولة التي يتم تصدير إليها ، ويمكن أن تشجعها هذا على زيادة ناتجها ودخلها القومي.

- تقييم الحماية للتجارة كسياسة إقتصادية متبعة من الدولة:

إن تقييد التجارة يعود بالنفع لبلدها على حساب بلدان أخرى، فحجة حماية الصناعة التي أفاضت الكثير من الحبر- من طرف المختصين تعتبر مبرراً قويا في البلد المتخلف اقتصاديا، إلا أن يتم بناء رأس المال الاجتماعي، أو تنمية الوفورات الخارجية للصناعة، لكن ينبغي لنا أن لا نتجاهل حقيقة هذه الحجة، بحيث يجب على الدولة أن تحمي الصناعة التي يتبين أن لها ميزة نسبية يمكن الاستفادة منها في الأجل الطويل وأن الحماية لا تكون أزلية حتى تقضي على الصناعة نفسها ويتضح مستقبلا أننا نحمي صناعة غير قادرة على النضج و التطور والمنافسة. وهو حال العديد من البلاد النامية التي طبقت سياسة تصنيع بدائل الواردات أو حتى صناعات التصدير وفرضت عليها حماية من المنافسة الأجنبية، لكنه بعد فترة زمنية تبين فعلا أن أثر الحماية ترك سلبيات كبيرة على هذه الصناعة إذ بعد تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على الواردات المنافسة، تبين فعلا أنها غير قادرة على المنافسة لغياب عدة مقومات كالابتكار والتجديد وتحرير

المبادرة الفردية والبحث والتطوير والتي لا يمكن توافرها في حالة فرض الحماية. وهنا يطرح التساؤل التالي: ما هو جدوى حماية الصناعة إذا كان يتضح لنا مستقبلا أن لا جدوى منها ولا مكان لها في السوق سواء المحلي أو الدولي؟

والإجابة على هذا السؤال نعود إلى أن موضوع حماية الصناعة الناشئة في الحقيقة يعود إلى اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بالبلدان النامية، بفرض ضمان التوظيف وعدالة توزيع الدخل وتفاذي الهزات الاجتماعية، ولكون هذه الصناعة في اعتقاد السياسيين هي مكسب لدعم التنمية يجب أن لا يفقد نكهته في الأجل القصير، ويستوجب دعمه وحمايته لأطول مدة ممكنة.

كما أنه في البلدان المتخلفة اقتصاديا تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الدائمة، ولقد قيل أن تقييد التجارة الخارجية في سبيل إقامة صناعات إحلال الواردات تستوعب الأيدي العاملة المعطلة، أفضل اقتصاديا من استمرار تدفق الواردات من السلع الأجنبية الرخيصة الثمن نسبيا مع بقاء مشكلة البطالة. فإذا كانت هذه الصناعات - كما سبق الذكر - لا تتمتع بأي ميزة نسبية مستقبلا فيجب أن نكون على حذر تام قبل اتخاذ أي قرار بحمايتها، فالبلدان المتخلفة تعاني من ندرة نسبية شديدة في الموارد الاقتصادية الضرورية للتنمية، ومن ثم فإن وضع هذه الموارد النادرة في أفضل الاستخدامات الممكنة بهدف تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية لها، وزيادة الناتج الوطني هو هدف في غاية الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فهل يمكن التنازح عن هدف أكبر كفاءة ممكنة للعناصر الإنتاجية؟

إن هذا أمر صعب تصوره في ظروف البلدان المتخلفة، كما أن استمرار مشاكل البطالة بالشكل الحاد الموجود فيها له آثاره الاجتماعية والاقتصادية السيئة، لهذا فلا بد - حسب اعتقادنا - من الملائمة بين هذين الهدفين، فقد يتحقق هذا عن طريق الأخذ بالفنون الإنتاجية الحديثة المكثفة بالعمل، والعمل على تطوير هذه الفنون بصفة دائمة ومستمرة. فاتباع أسلوب الحماية بغرض تحقيق مستوى عال من التوظيف وبغض النظر عن الاستخدام الذي يحقق أكبر كفاءة ممكنة لعناصر الإنتاج، فإننا نرى أنه لا يمثل حلا سليما على الإطلاق، فهو يحقق جزءا من الكل.

كذلك فيما يخص التعريف الجمركية باعتبارها تحقق موردا ماليا هاما لخزينة الدولة، إلا أن هذا في الحقيقة يكون على حساب رفاهية المستهلكين في الأجل القصير. ورغم أن الإيراد العام المحقق قد يساهم في دعم الاستهلاك أو الإنتاج داخليا من خلال الإنفاق العام. إلا أن الآثار الاقتصادية الناجمة ليست بالضرورة في صالح الاقتصاد خاصة في البلدان النامية التي لا تتبع فيها سياسات إنفاق عام حكيمة ورشيدة. كما أنه يتحقق نتيجة هذه السياسة مصلحة مؤكدة للمنتجين المحليين في الأجل القصير، وهذه المصلحة لا تتوافق مع أفضل تخصيص ممكن للموارد، إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون السلعة المحمية بالتعريف الجمركية تتمتع بميزة نسبية كامنة تظهر في الأجل الطويل، أما فيما عدا ذلك فإن زيادة ربح المنتجين المحليين وزيادة إنتاجهم لن يكون فقط في غير صالح رفاهية المستهلك في الأجل القصير بل حتى في الأجل الطويل.

إلا أنه ورغم كل هذه السلبيات، فإن الاعتماد على التجارة الخارجية في ظروف التخصص والحرية التجارية يعرض الاقتصاد الوطني لخطورة الهزات الاقتصادية الشديدة، كالكساد مثلا، ومنه فإذا تحققت هذه الظروف بالفعل فإن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي يكون بتقليل الاعتماد على التجارة الخارجية عن طريق تنويع الإنتاج، مما قد يؤدي إلى مكاسب أكبر من الخسارة التي تصيب الاقتصاد نتيجة الابتعاد بعض الشيء عن التخصص. وبعبارة أخرى فإن نمو الإنتاج الوطني المتوقع نتيجة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل فرض قيود على التجارة الخارجية وتنويع الإنتاج قد يفوق في الأجل الطويل النمو المتوقع عن طريق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل التخصص والحرية التجارية وظروف عدم الاستقرار.

وتعتبر هذه المناقشة سليمة من الناحية النظرية، كما أنها وجدت تأييدا كبيرا في ظروف الكساد العالمي في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، فلقد جاءت النظرية العامة لـ (J.M. Keynes) لتطرح بفلسفة النشاط الاقتصادي الحر بلا أية قيود أو سياسات توجهه الوجهة السليمة نحو تحقيق النمو الاقتصادي في ظروف الاستقرار⁽¹⁾.

المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية:

(1) عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 171.

الفرع الأول: مذهب الحرية التجارية.**1. مفهوم الحرية:**

يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وهذا النوع من السياسة يعد تطبيقاً للمذهب الحر في النطاق الاقتصادي الدولي، وبمعنى آخر هي التطبيق الدولي للمذهب الاقتصادي الحر.

وعلى خلاف المذهب الحمائي، فقد تمكن أنصار الحرية من تأييد اتجاههم بحجة اقتصادية أساسية دائمة، فضلاً عن حجج أخرى ثانوية تدعم موقفهم من ضرورة تحرير التجارة الدولية. ويمكن عرض بشكل وجيز لأهم هذه الحجج على النحو التالي:

2. الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج:

تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص الدولي يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي. وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم، باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية. وهو ما لا يمكن أن يحدث في حالة تقييد التجارة.

3. تطوير فنون الإنتاج:

حيث أنه بفضل تحرير التجارة يؤدي إلى قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى. بينما تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية - كما سبق الحديث عنه في المطلب السابق- يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد والابتكار، خاصة إذا طالت مدة الحماية.

4. تحقيق مصلحة المستهلكين:

يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة الأجود والأقل ثمناً. أما في حالة تقييد التجارة، فهذا يحقق إضراراً بمصلحتهم، حيث يضطرونهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم.

5. صعوبة قيام الاحتكارات:

يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من قيام الاحتكارات، بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يسمح لهم- المنتجين- من رفع الأسعار في الداخل، كما أنهم لا يكثرثون للابتكار والتجديد وتحسين جودة المنتجات.

و هناك نقاط أخرى هي: (1)

هـ/ تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالضرورة إلى نقص في الصادرات، وحتى إذا اتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادرات، كون أن التجارة هي عملية مفاوضة، فواردات الدولة الأولى هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء السلع الوطنية، كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول لسياسة تقييد التجارة يؤدي إلى تعميم هذا على باقي الدول استناداً لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يؤدي إلى تقلص التجارة الدولية وبالتالي تقل معها المنافع المشتركة للدول.

و/ يترتب عن إجراءات حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية انخفاض في الدخل الوطني، واتجاه عوامل الإنتاج إلى العمل في فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة، وإلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المنتجة محلياً بأثمان مرتفعة، أضف إلى ذلك أن

(1) أحمد باشي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1990 ص:

الأفراد يحصلون على السلع المستوردة بثمن أقل مما لو كانوا يدفعون لشراء هذه السلع إذا تم إنتاجها محليا على خلاف ما يقتضيه مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي.

هذا علاوة على أن تقييد التجارة يشجع نمو روح العداء بين الدول، ويقضي إلى تفكيك روح التعاون والتضامن بين الاقتصاديات الوطنية، ونشوب حروب تجارية مثل ما وقع بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينات وكذا بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر إضرارا بالغا بالتجارة الدولية، فهي تفرز أحجاما من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي إلى فوات الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي، وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي، كما خلص إليه (A. Smith) من خلال تبيان وظائف التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: تقييم المذهب الحر:

إن تطبيق سياسة حرية التجارة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف المزايا النسبية، وهو ما يعني أن تخصص بلدها في إنتاج سلعة ما، تتخفف لديه نفقات إنتاجها نسبيا وهو يعني بدوره أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في أحسن استخدام ممكن لها داخل الاقتصاد، ومن ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج ويتمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج وطني ممكن، فإذا تخصصت مختلف البلدان كل فيما يتميز فيه نسبيا، فإن نفقات الإنتاج للسلع المختلفة سوف تتخفف إلى أدنى مستوى ممكن لها على مستوى الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن الرفاهية الاقتصادية للمستهلك داخل أي اقتصاد ستصل إلى أقصى ما يمكن في ظروف الحرية التجارية، حيث أن لديه الحرية والفرصة لاختيار السلعة التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم، فيتمكن من انتقاء أحسن النوعيات وبأقل الأسعار.⁽¹⁾

وفقا لهذا التحليل فإن الإخلال بمبدأ التخصص في الإنتاج يؤدي إلى الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، ومن ثم تتخفف إنتاجية هذه الموارد، وبالتالي ينخفض الدخل الوطني الحقيقي داخل أي دولة، وترتفع نفقة إنتاج السلع المختلفة عموما وتعرض رفاهية المستهلك للتناقص.

إن التجربة التاريخية قد تقدم لنا أحيانا إثباتات قوية على صحة نظرية معينة، وربما أن هذا هو أقوى منطق يستطيع أن يتمسك به المدافعون عن مبدأ التخصص القائم على أساس النفقات النسبية في ظل سياسة حرية التجارة. ونستطيع أن نجد أدلة قوية تاريخيا على أن الدول الأوربية قد حققت مكسبا كبيرا من تجارتها الخارجية في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت تقترب من ظروف التخصص وتقسيم العمل القائم على أساس الميزات النسبية بعد أن اعتنقت مذهب حرية التجارة (خاصة إنجلترا وفرنسا)، ومن ناحية أخرى فإن التجارة الخارجية بهذه البلدان لم تحقق نموا مماثلا فيما بعد خاصة في مطلع القرن العشرين في ظل تصاعد موجات الحماية.

وقد تعرضنا - من خلال الفصل الأول - لمضمون نظرية النفقات النسبية ورأينا أن هناك انتقادات هامة قد وجهت في وقتنا الحاضر إلى فروضها الأساسية اللازمة لتحقيق حالة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتميز بانخفاض نفقة إنتاجها نسبيا، وهذه الانتقادات تشكك كثيرا في صلاحية الفروض الأساسية التي يجب الالتفات إليها ومناقشتها من جديد، لبحث مدى صلاحية سياسة الحرية التجارية للبلدان المعاصرة، خاصة فرضية المنافسة التامة، التوظيف الكامل والحرية التامة لانتقال عناصر الإنتاج داخليا بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن.

- فبالنسبة لفرضية المنافسة التامة فإنه غير صحيح في غالبية الحالات في عصرنا الحاضر، سواء على المستوى الداخلي للبلاد أو على المستوى الدولي، وبالتالي فإن الأسعار النسبية لا تعكس النفقات النسبية، فإذا قام التخصص على أساس الأسعار النسبية السائدة في الأسواق لما أدى هذا إلى وضع الموارد الاقتصادية في الإستخدامات المثلى لها. ومنه على قدر اتساع الفجوة ما بين النفقات النسبية - كما ينبغي أن تكون في ظل المنافسة التامة - والأسعار النسبية لهذه السلع كما هي فعلا في ظل درجات مختلفة من المنافسة غير الكاملة أو الاحتكار، سيكون الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في حالة قيام التجارة الحرة.

- أما بالنسبة لغرض التوظيف الكامل وحرية انتقال عوامل الإنتاج محليا، أو قدرة عناصر الإنتاج على التحول من نشاط لآخر داخل الاقتصاد وفقا لمعدلات الربحية في هذه الأنشطة، فيستحسن أن نفرق ما بين مجموعتين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة.

(1) أحمد باشي، المرجع السابق، ص: 189.

في تقرير مدى توافرها، فالبلدان المتقدمة تتميز بكون مستوى استخدام الموارد الاقتصادية لديها يقترب جدا من وضع التوظيف الكامل، وأن مستوى التضخم لديها معتدل نسبيا، كما أن لدى القائمين على النشاط الاقتصادي مرونة كبيرة في الاستجابة للتغيرات في الأسعار والأرباح و قدرة ملحوظة على تحويل العناصر الإنتاجية من نشاط لآخر تبعاً لهذه التغيرات. لكن البلدان المتخلفة من الناحية الأخرى فهي تعاني من عكس هذه الظروف تماماً.⁽¹⁾

ولما كان الأمر بهذا الحال فإن البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لن تتمكن من التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي طالما افتقرت الأسواق الدولية إلى المنافسة التامة. وبطبيعة الحال فإن البلدان المتخلفة سوف تعاني أكثر من البلدان المتقدمة نتيجة لهذه الظروف لأن معظم القوى الاقتصادية الكبرى والاحتكارية تتركز في البلدان المتقدمة، وبالنسبة للبلدان المتخلفة فإن عدم قدرتها على الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الاقتصادية الداخلية نتيجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها، وعدم مرونة جهازها الإنتاجي في الاستجابة للتغيرات في الأسعار النسبية سيزيد من احتمالات فشلها في تحقيق مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي في إطار نظرية المزايا النسبية وحرية التجارة.

المبحث الثالث: الهيكل الجديد للمبادلات التجارية و التخصص الدولي:

المطلب الأول: تقطيب التجارة الدولية و التخصص الدولي:

إن السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية تميزت بتشابك المبادلات التجارية الدولية حيث إذا أخذنا الفترة ما بين 1950-1985 فالإنتاج العالمي تضاعف بنحو 7 مرات، أما الصادرات العالمية فقد ضوعفت بـ 15 مرة.

و بصفة عامة هناك أربع أقطاب مكونة للاقتصاد العالمي، وهذا التقسيم يمكن اعتباره عن دراسة مختلف العلاقات الاقتصادية للدول والروابط التجارية لها، إن هذه الأقطاب هي كالاتي:⁽²⁾

اليابان.

الولايات المتحدة الأمريكية.

الاتحاد السوفياتي.

السوق الأوروبية المشتركة.

من خلال مجمل التجارة العالمية للأقطاب المذكورة، والتي حققت ما بين 1984-1985 فإنه يمكن القول أن المجموعة الأوروبية المشتركة تعتبر أكبر قوة تجارية عالمية لها دور في تطوير التبادل التجاري العالمي، فقد وصلت حصتها من الصادرات العالمية لسنة 1985 إلى 31.4 % من مجموع الصادرات العالمية و 30.5% من مجموع الواردات العالمية، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 10.7% من مجموع الصادرات العالمية، و 16.9% من مجموع الواردات العالمية، حيث تمثل الولايات المتحدة مع المجموعة الأوروبية أكبر سوق دولية.

حيث مختلف الدراسات في مجال التجارة الدولية تشير إلى الدور الذي تحض به المجموعة الأوروبية بصفة خاصة والدول الرأسمالية بصفة عامة في مجال التسويق الدولي، إذ يمكن القول أن التجارة الدولية تتبع من هذه الدول.

المطلب الثاني: التخصص حسب المناطق الجغرافية و تطور التجارة الخارجية:

إن تطور المبادلات التجارية الدولية لا يمكن فصله عن طبيعة التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي تابع مراحل التطور الرأسمالي، يمكن حصر هذه المراحل فيما يلي:

(1) أحمد باشي، المرجع السابق ص: 190.

(2) أحمد باشي، المرجع السابق، ص: 191.

المرحلة الأولى فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل الدول النامية في الموارد الأولية كالزراعة والصناعة الإستخراجية.

- **المرحلة الثانية** فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الإنتاجية والرأسمالية بصفة خاصة، وكان نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية وذلك في عقد الخمسينيات والستينيات واتجاه بعض الدول النامية إلى إقامة سياسة إحلال الموارد مثل: الهند والبرازيل والأرجنتين.

- أما **المرحلة الثالثة** فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العلمي والتكنولوجي العالمي، مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور التكنولوجي وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو بعض الصناعات المكملة لتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة.

إن كل الإحصائيات والأرقام بطبيعة التخصص حسب المناطق الجغرافية وطبيعة الإنتاج وتركيبته بالنسبة لكل منطقة أو قطب، تشير إلى تخصص الدول المتقدمة في المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية، وتخصص الدول النامية والدول ذات التخطيط الاقتصادي في المنتجات الأولية، فالدول النامية تنتج وتصدر المواد الأولية والوسيطة إلى الدول المتقدمة لزيادة دفع عجلة التنمية بها، وتستورد المواد التجهيزية الضرورية لبرامج التنمية، أما الدول المتقدمة تميزت بالتنافس القائم على التكنولوجيا العالية واستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، والانتفاع بمزايا تخصصها عبر مراحل تطورها، مما ساعد على ذلك الدول التي لعبت الشركات المتعددة الجنسيات لهذه الدول في توسيع مجال تبادلها والحفاظ على مركزها وتخصصها الدولي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات و التجارة الدولية:

● إن أول ما تجدر الإشارة إليه أن الشركات متعددة الجنسيات تخرج عن دائرة التخصص في الإنتاج، ويظهر ذلك من خلال عدة دراسات، ففي دراسة أجرتها جامعة هارفارد تبين أن 187 شركة متعددة الجنسيات تنتج في المتوسط 22 منتوجا مختلفا على سبيل المثال شركة جنرال موتورز تنتج السيارات وقطارات السكك الحديدية والبرادات حيث إنتاجها من السيارات يشمل عدد كبيرا من الماركات وكل ماركة تشمل عدة موديلات.

● إن دراسة الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن فصله عن الشركات متعددة الجنسيات، حيث أنها تتحكم وتراقب نسبة كبيرة من الإنتاج والتجارة الدولية، ويمكن القول أن هذه الشركات هي المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي، كيف ذلك؟.

● إن الشركات متعددة الجنسيات لها فروع موزعة عبر العالم، وهذه الفروع تربطها علاقات إنتاج وطيدة، حيث كل فرع متخصص في إنتاج جزء من المنتج النهائي وكل جزء يتم في دولة معينة، وهذا ما يضاعف الارتباط الدولي.

● وفي هذا السياق نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الدور الكبير في تطوير التجارة الدولية عن طريق حفز الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في أوروبا وإعادة بنائها عن طريق إقامة العديد من الفروع الخارجية، والجدول التالي خير دليل على توسيع نطاق التبادل الدولي للشركات متعددة الجنسيات للولايات المتحدة الأمريكية وحصتها من الصادرات العالمية داخل وخارج البلد الأم.

جدول رقم 01: يبين حصة الشركات المتعددة الجنسيات من الصادرات العالمية

داخل وخارج الولايات المتحدة الشركة الأم (%)

1984	1977	1966	1957	
9.2	9.2	11	13	الشركة الأم داخل الولايات م
10.3	9.7	8.2	8.8	الفروع خارج و.م

(1) أحمد باشي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1990 ص:

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي الدار المصرية اللبنانية، ص: 201

من خلال الجدول فإن الفروع لهذه الشركات لها دور في زيادة حجم المبادلات خارج البلد الأم، حيث زادت نسبة الصادرات وانتقلت من 5.8% في سنة 1957 إلى 10.3% سنة 1984، ويقابله انخفاض في نسبة الصادرات بالنسبة للشركة الأم من 13% سنة 1957 إلى 9.2% سنة 1984، وهذا ما يعكس دور الفروع خارج البلد الأم وزيادة نشاطها وتوسيع نطاقها على المستوى الدولي، وبالتالي زيادة حصتها من إجمالي الصادرات العالمية.

و منه فالشركات المتعددة الجنسيات تهدف إلى الاندماج الدولي للنشاطات الاقتصادية من جهة، وتهدف إلى تعميم النظام الاقتصادي على المستوى العالمي من خلال القوانين الدولية الخاصة بالمبادلات التجارية، نذكر منها كل من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتي تعرف حالياً بالمنظمة العالمية للتجارة، وكذلك القوانين الخاصة بصندوق النقد الدولي التي تفرض على الدول النامية.⁽¹⁾

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم و تعريف التجارة الخارجية، و مهما اختلفت التعريفات حول مفهومها إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية .
هذا القطاع الإستراتيجي يؤثر فيه عوامل متعددة (طبيعية، إقتصادية ...) قد تحد من تطوره وتوسعه، كما قد يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية (خاصة المصدرين) مخاطر متنوعة (سياسية ، إقتصادية ...) و التي تكلفهم مبالغ هامة.
لقد وضع أنصار الحماية التجارة الخارجية حججاً و أدوات لتبرير موقفهم، كما دافع أنصار التحرير عن موقفهم و أتوا بحجج و أدوات لدعم ذلك، إلا المبادلات الدولية تبقى رهينة الإحتياجات الإستراتيجية التي تساعد الدول على النمو و التطور دون الحماية و منها الإنعزال أو الحرية الكاملة.

(1) عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي 1983، ص: 341.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للأزمات المالية

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الأزمات المالية، و إلى تصنيفاتها، وأيضاً سنتطرق إلى الأزمات السابقة التي مرت بالعالم خلال القرن الماضي و الحالي. حيث كانت الاسواق المالية منبعا للأزمات خاصة بعد دخول البنوك في التعاملات و تطور مفهوم الوساطة المالية و دخول البنوك جميع المجالات الإقتصادية حتى الخدمات التأمينية أصبحت تقدمها، و مع نمو هذه البنوك و تفرها على سبولة كبيرة جع لديها ميزة المضاربة و العمل في السوق المالي ضمن ما يعرف بالأوراق المالية و المشتقات المالية.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

* المبحث الأول: السياق التاريخي للأزمات المالية.

* المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية.

المبحث الأول: السياق التاريخي للأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية.

الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، و كذلك إتمادات الودائع المصرفية، و معدل الصرف. هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها. (1) و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، و عندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

(1) Barthalon Eric, Crises financières, Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998

و قد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية إبان فترة الكساد العظيم خلال الفترة 1929 - 1933 حيث إرتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك.

كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987 إلى الانهيار و أدت إلى خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994 و الكثير من البورصات الأخرى و التي سنتطرق إلى أهم أزماتها.

المطلب الثاني: تصنيف الأزمات المالية:

1. أزمة النقد الأجنبي:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.⁽¹⁾

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاما أو خاصا) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

2. الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتنا أطول من أزمات العملة، و لها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي، و قد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، و تحدث بالترادف مع أزمة العملة.

3. أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة. و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: أسباب حدوث الأزمات:

و قد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، و تقيد الخبرات المتراكمة في تقدير الإتجاهات البورصية، و قد ترجع أسباب الأزمات إلى:

- التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، و أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات والخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.⁽²⁾
- الإشاعات و المعلومات الملوثة غير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.

(1) فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 - 1999، ص: 207.

(2) فريد النجار، المرجع السابق، ص: 208.

و يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و الخسائر، و تدهور التداول في البورصة، و فقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات ويمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال كما هو موضح في الشكل، حيث يوضح الشكل أساليب التعامل مع الأزمات، و تشغيل آليات البورصة سواء من حيث الأفراد بالقرارات أو التشاور، أو تحقيق درجة عالية من قبول العاملين و المتعاملين في البورصة، أو عدم تحقيق ذلك.

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية.

و قد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، و ضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول. و بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزت اقتصاديات هذه الدول، ارتأينا دراسة بعضها من خلال ثلاث مطالب نتعرض في كل منها لإحداها.

المطلب الأول: أزمة وولستريت 1929:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و استقاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الإقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929.

1. مظاهر الأزمة:

هذا الرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية و الأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون. و كانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.⁽¹⁾

و نتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، و أدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أربدا الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، و زاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات مسررة، و أسر أمريكية.

و قد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، و قد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي، و هكذا إرتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون \$ سنة 1923 غالى 10000 مليون \$ سنة 1929.

و كانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري في الطريق الصحيح، و قبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، و أخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنح إلى الهبوط السريع، و في سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، و استمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام و القوة الشرائية، و في نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0,9% عام 1929، و استمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933.⁽²⁾

2. خصائص الأزمة:

(1) فريد النجار، المرجع السابق، ص: 208-209.

(2) ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، 2003، ص: 104-106.

تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في: (1)

- 1- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
 - 2- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا.
 - 3- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم و الإفراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
 - 4- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929.
- في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

3. آثار الأزمة على الدول الصناعية:

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث انتقلت أسعار الجملية في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت السعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، و كذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933. (2)

هذا الانخفاض، له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح و تراكم رأس المال، و على النشاط الاقتصادي ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انكلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، و كذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفص إلى 72 مليون مارك عام 1932.

و هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمدا خيل الطبقة الرأسمالية، و كل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، و لكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون \$ عام 1928 إلى 1,6 مليون \$ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933.

و إضافة إلى هذا، فانه بين سنتي 1929 و 1933، انخفضت أسعار المنتجات بـ 45,7%، وبصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (و م أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، و إيطاليا) إنخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية إنكماشاً بـ 40% مقارنة بسنة 1929، و بـ 74% مقارنة بحجمها العادي.

المطلب الثاني: أزمة وولستريت 1987:

1. ظروف حدوث الأزمة:

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، و المتمثلة في الإنخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف.

كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى إنخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترون.

(1) مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 100-101.

(2) محمد لخضر بن حسين، الآزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1995، ص: 73-74.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الإدخارات و الاستثمارات تأثيرا سالباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في و.م.أ في بداية 1986 إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.⁽¹⁾

2. أسباب حدوث الأزمة.

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر 1987، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق و أسباب أخرى، و سوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

أ - أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاث تفسيرات، و هي:⁽²⁾

1- الإنهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، و انتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الإستثمارات المالية.

2- الإنهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها.

3- إنتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكها الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

ب - أسباب أخرى من بينها:⁽³⁾

1- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، و في هذا الصدد فكرت حكومة "ريقان"، بتخفيض العجز بـ 23 مليار \$ ، و ذلك بتخفيض النفقات و زيادة الضرائب، و بعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.

2- رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، و قد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوروبية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم و هبوط أسعارها.

3- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، و ذلك منذ سنة 1985، بنسب جد عالية، و قد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم، حيث أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت.

4 - اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء و البيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، و الأسهم، زادت من عرض الأسهم و انخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الإنهيار.

(1) مروان عطوان، المرجع السابق، ص 191

(2) منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997، ص 602 - 603.

(3) الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص: 134 - 135.

3. نتائج الأزمة:

إستنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حداثها أزمة 1929، و في يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار \$، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغيير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة⁽¹⁾ و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- × الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- × التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- × التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

المطلب الثالث: أزمة المكسيك 1994:

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة إستثمار مثالية للأجانب، نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة، و الذي نجم عن الإصلاحات الإقتصادية الشاملة بالبلد، تمثلت أهم هذه الإصلاحات في خوصصة المؤسسات، و رفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية.

و لقد أفضى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات و القيم المنقولة، مما أدى إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، و نظرا لإستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توسع الإئتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية، و نتيجة لهذه المؤشرات، اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة، لكن و بمجرد تعويم العملة، انخفضت قيمة البيزو، و تباطأ التوسع الإئتماني نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة.

هذه الأوضاع، أدت إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، زاد من حداثها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة إستعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة⁽²⁾.

المطلب الرابع: أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) إنهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2 و الذي أطلق عليه بيوم **الاثنين المجنون** حيث ابتدأت الأزمة من **تايلندا** ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر **(Hang Seng)** بنحو **1211** نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7% - 8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها و اقتصادياتها في الأسواق العالمية...⁽³⁾

1. أسباب الأزمة:

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية، فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها الإختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي:

- (1) الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص: 140.
- (2) الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص: 141.
- (3) فريد النجار، المرجع السابق، ص: 311.

1. الإنخفاض الحاد في قيمة الـ(Bhat)-العملة الوطنية التايلندية- بعد فترة طويلة من الإعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، و هذا ما حفز على الإقتراض الخارجي و عرض قطاع الأعمال و المال إلى المخاطر.
 2. فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة و المتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع و اضطراب أسواق المال.
 3. ضعف الإشراف و الرقابة الحكومية و بالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة، و مدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
 4. إضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة، و أهمها:
 - أ- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا و بقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.
 - ب- أدى الإنخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضاعف درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.
- كما أن الدول التي تعرضت للأزمة، كانت تعاني من إختلالات اقتصادية داخلية، و ذلك ما ساعد على تفشي الأزمة، و من تلك الإختلالات: (1)

- 1) الإعتدال المفرط على التصدير لتحقيق النمو.
- 2) الإعتدال الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الإقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.
- 3) الإنخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.
- 4) ضعف الثقة بالأنظمة الإقتصادية و المالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا.
- 5) نقص الشفافية، و يقصد بها عدم كفاية و دقة البيانات و المعلومات عن أداء الكثير من الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للإحتياجات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، و هروب رأس المال للخارج.

2. إنفجار الأزمة:

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا (تايلندا-إندونيسيا-الفيليبين-كوريا...) إحساسا زائفا بالأمن، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني و قيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، و قد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل و ضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية. (2)

و بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي و محاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية. وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% في تايلندا، و 35% في كوريا.

و ظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما اضطرت بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية و إيداع قيمتها في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع. مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء و هذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق. وانفجرت الأزمة في تايلندا بعد الهجوم على الـ(BAHT) التايلندي في جويلية 1997 من خلال قيام ستة (6) أفراد من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر هذه العملة بعرض كميات كبيرة منها للبيع، أدت إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى. وتزامن

(1) فريد النجار، المرجع السابق، ص: 312-313.

(2) دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية، FMI، المجلد 36، العدد3، جوان 1999، ص: 29.

هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الإحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب و بصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

3. انعكاسات الأزمة الآسيوية على الأسواق الأخرى:

منذ أن وقع أول هجوم على الـ(BAHT) التايلندي في جويلية 1997، انخفضت أسعار العملات و الأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواق هذه البلدان. مما كان له تأثير مدمر و واسع المدى على اقتصاديات العديد من دول المنطقة و حتى البعيدة منها. وكانت كل من دول كمبوديا، جمهورية اللاوس...من بين الدول الأكثر تضررا من انتشار عدوى هذه الأزمة⁽¹⁾:

ففي هاتين الأخيرتين تباطأت قوة دفع الإصلاحات بصورة كبيرة و بالتالي لم يتم علاج نقاط الضعف الأساسية في اقتصادياتهما، حيث فقدت الإصلاحات الهيكلية في كمبوديا القوة الدافعة مع ازدياد التوترات السياسية خلال النصف الأول من عام 1997. وتباطأت إلى حد كبير في النصف الثاني من نفس العام، بسبب تقادم نقاط الضعف في تعبئة الإيراد و إدارة الإنفاق العام، فبدأت الدول المانحة (المقرضة) توقف مدفوعاتها بسبب عدم الاستقرار السياسي، و أخذت ثقة المستثمر الخاص تضعف، كما كانت إصلاحات جمهورية لاوس مثبطة منذ 1997 و تقادم ضعف الإدارة الإقتصادية نتيجة بطء بناء توافق الرأي في عملية اتخاذ القرار، مما صعب من مهمة تصدي سلطات البلاد بسرعة للتدهور الإقتصادي الذي انتاب الإقتصاد المحلي، و في أعقاب هذه الأزمة انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو جمهورية لاوس بنسبة 91%.

و تعرضت كمبوديا لانخفاض يقدر بنسبة 45% بسبب هذه الصدمة، إضافة إلى الاضطراب السياسي المحلي الذي بلغ ذروته بالإطاحة برئيس الوزراء الأول الأمير "نوردوم راناريد" في جويلية 1997، و الذي كان له تأثير كبير على الأداء الإقتصادي لكمبوديا. وإضافة إلى هذه التحولات والانهيارات بدأت عمليتي البلدين تفقدان قيمتهما، حيث هبطت في بداية الأمر قيمة الريال الكمبودي بسرعة أقل من سرعة تغير العملات الآسيوية الأخرى نتيجة للدولة المكثفة للاقتصاد الكمبودي.

غير أن عملة الـ(كيب) في جمهورية اللاوس تأثرت بصورة خاصة بتقلبات أسعار الصرف التي هزت المنطقة نظرا لارتباطها الوثيق جدا بالـ(باهت) التايلندي، و فيما بين جويلية 1997 و جوان 1998 فقد الـ(كيب) ما يصل إلى 70% من قيمته أمام الدولار، وبدأ التضخم في الارتفاع، و بدرجة أكبر في اللاوس مقارنة بكمبوديا، و كان الأثر الإجتماعي كبيرا، وفي كلا البلدين. أطلق تزايد ضعف الثقة في الاقتصاد الكلي و أيضا في العملتين العنان لتدفق الأموال إلى خارج النظام المصرفي.

و من بين الآثار الإجتماعية لأزمة آسيا في البلدين مايلي:⁽²⁾

أولاً: في كمبوديا:

- أفضى الجفاف و الصادرات غير القانونية، الواسعة النطاق للأرز إلى تايلندا و فيتنام إلى نقص حاد في الأغذية في بعض المناطق، و بالإضافة إلى هذا قلل الإنكماش الإقتصادي من فرص استكمال الأفراد لدخولهم.

- زادت الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية مما زاد الضغوط على البنية الأساسية و الموارد الإجتماعية و الإقتصادية المحدودة، و تنفشى الأمراض المرتبطة بالأوضاع السكنية البائسة، و عدم كفاية فرص الحصول على مياه نظيفة و سوء التغذية.

(1) ظفار احمد، تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا و جمهورية اللاوس، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، العدد 3، سبتمبر 1999، ص: 43.

(2) أندريا بيكويز، الآثار الإجتماعية لأزمة شرق آسيا، مجلة التمويل و التنمية، ص: 44.

ثانياً: في جمهورية اللاوس:

- أقصى التضخم السنوي المؤلف من ثلاثة أرقام و الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية إلى تقليل الدخول الحقيقية و القدرة الشرائية، مما فرض إجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك و الادخار وتم تعديل النظم الغذائية وتخفيض الإنفاق على الكساء.

- زادت تكلفة اللوازم المدرسية و الأدوية بصورة كبيرة فوق طاقة الكثير من الأسر الريفية الفقيرة.
- تبدلت الأنماط التقليدية لهجرة العمل، وتناقص عدد العمال الصينيين الذين كانوا يهاجرون من قبل جنوباً إلى أو دوماكسي للعمل في صناعة التشبيد مع ازدياد ضعف (الكيب)، مما وفر وظائف في هذه الصناعة لعمال لاوس وفي نفس الوقت تعرض عمال لاوس في تايلندا المجاورة لضغط العودة إلى وطنهم.

4. آثار الأزمة:**أولاً: آثار الأزمة على الدول المعنية بها:**

أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها و على مناخها السياسي و الاجتماعي، ولعل من أهمها:⁽¹⁾

1. تضاعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية -خاصة المالية منها- والسياسية القائمة.
2. الانسحاب المفاجيء لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة و خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.
3. ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستسحب إلى خفض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تقادم في المديونية للخارج.

ثانياً: آثار الأزمة على الصعيد العالمي:

يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي يحتمل أن تأخذ البعدين التاليين معاً:
1) أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و إلى حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية.

2) غير أن هذا الإنخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، و إذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الإقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

و إدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة و المال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضيق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض مشروطيته التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية.

- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

المطلب الخامس: أزمة الرهن العقاري 2006-2007:**1. الحالة السائدة في الألويات الأمريكية و حالة القطاع المصرفي و الأسواق المالية:****أ. القطاع المصرفي:**

لقد كانت فترة 2005، 2006 بداية البنوك الأمريكية في التفكير في توسيع نطاق عملها، حيث ساعدها ذلك توجه السياسة القائمة آنذاك بالدخول في جانب آخر للسوق العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية أي جانب العائلات المحدود الدخل.

(1) أندريا بيكوز، المرجع السابق، ص:45.

و بالفعل، بدأ تسويق العقارات في أمريكا لمحدودي الدخل بطريقة كانت في مجملها إلتفاف على قوانين البلد و الحد الإئتماني.

و كانت عقود الشراء محبوكة بطريقة جشعة تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، و عند عدم السداد لمرة واحدة تأخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده، ليس هذا فحسب بل هناك بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي.

نجحت شركات العقار في تسويق المنازل لمحدودي الدخل و نجحت بالإلتفاف أكثر فأكثر لهذه القوانين التي تسمى بالحد الإئتماني، مع تعاظم متعمد من البنك الفدرالي و السياسة آنذاك، مما نتج عنه إرتفاع بأسعار العقار.

ب. الأسواق المالية:

في تلك الفترة لم تكن الأسواق المالية في أسوأ حال لكن كان هناك تعثر من فترة لآخر حول الأزمات العالمية من التهديدات الإيرانية المزعومة و إرتفاع و إنخفاض في البورصة لأسعار البترول، أما في أوروبا و اليابان و شرق آسيا فكانت نوعاً ما مستقرة، و في أسواق الخليج كانت في نمو و إرتفاع مؤشرات، في باقي الدول العربية كان هناك مؤشرات مستقرة.

2. بداية الأزمة و تفاقمها:

أ. أسباب الأزمة:

لأسباب عديدة بدأت أوساط عام 2006 أسعار الأصول بالإنخفاض مع فروق في الولايات المتحدة. (مثال سوق كاليفورنيا كان يختلف عن وول ستريت).

أحد هذه الأسباب كان سعر الفائدة المقدم من طرف البنوك و الذي جعل الاستقراض أعلى من قبل. السبب الثاني أن أسعار البيوت أصبح عاليا جدا و وصل لحد مما جعل شراء بيت أمر جدا صعب لعدد كبير من المجموعات أن تشتريه. (1)

منذ وسط عام 2006 بدأت تظهر ظاهرة عدم دفع و سداد القروض و بدأت تضح أكثر. و خاصة قروض Subprime و في العديد من القروض وصل المالكين للفترة التي فيها الفائدة تحولت لثابتة و لم يبيعوا البيت و هكذا واجه المالكون فوائد عالية ما بين 2 إلى 2,5%. التكاليف إرتفعت و في حالة الديون مع فائدة صغيرة في البداية إرتفعت هناك أكثر، بسبب جميع تلك الأسباب، أسعار البيوت إنخفضت و إنخفض معها الإهتمام بالبيوت و الطلب عليها و خاصة الكبيرة و بهائة الثمن. إرتفع البيع المجبر لسداد الديون كثيرا جدا Fore Closure و غلق الرهونات و هنا واجهت الولايات المتحدة عكس الدورة الأولى.

* الفائدة، إرتفعت ← ← الرغبة في شراء بيوت إنخفضت و الرغبة في القروض ← ← عدم إستطاعة تسديد الديون بسبب الفائدة المرتفعة و ← ← عدم القدرة بسبب الدخل المنخفض و ← عدم القدرة على بيع البيوت و الربح و الدوامه تدور....

- و في نهاية عام 2006 عدد كبير من البنوك (على الأغلب صغيرة و منها كبيرة الحجم من البنوك) اضطرت لتقليص خدماتها بشكل كبير و في بعض الأحيان إغلاق البنك نهائيا.

* منذ عام 2007 بدأت البنوك بإستعمال شروط أقسى و تدقيق أكبر في منح القروض و أصبح من الصعب الحصول على قرض.

ب. إنفجار الأزمة:

توقف محدودي الدخل عن دفع أقساط رهن منازلهم بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، مما اضطرت بالشركات و البنوك إلى محاولة بيع المنازل لحل النزاع، فآدى إلى إحتجاجات أصحاب المنازل المرهونة و الذين رفضوا بدورهم الخروج منها مما دفع بقيمة العقار إلى الهبوط، ثم ما لبث بعد أن أكتشف أن قيمة الرهن المدفوعة ما عادت تعطي تأمينات البنوك و لا شركات العقار و لا التأمين، مما أثر بدوره على سندات المستثمرين الدوليين فطالبوا بحقوقهم عند شركات التأمين فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم أيه آي جي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79,9% من رأسمالها. و لحقها كثير من البنوك الأمريكية مثل:

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

مورجان ستانلي و غولدمن ساكس. و لازالت أزمة الرهن العقاري محلك سر. فلا محدودى الدخل سيخرجون من منازلهم. و لا المنازل تساوي قيمه الشراء أو قيمه القروض. فالمنزل الذي سعره 20 ألف دولار عليه ديون تبلغ 100 ألف دولار (أرقام كبيرة جداً).

ج. مراحل الأزمة:

فيمايلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية التي إندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة و بدأت تضرب أوروبا.

* فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة و يسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
* أغسطس 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر إتساع الأزمة و المصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة. (1)

* أكتوبر - ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن إنخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

* 22 يناير 2008: الإحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% و هو إجراء ذو حجم إستثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين يناير و أبريل 2008.

* 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤم بنك نورذرن روك.

* 11 مارس 2008: تصافر جهود المصارف المركزية (الولايات المتحدة و أوروبا) مجدداً لمعالجة سوق التسليفات. (2)

* 16 مارس 2008: جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن و مع المساعدة المالية للإحتياطي الفدرالي.

* 24 إبريل 2008: قام مصرف يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية، و التي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، و المصنف الثالث أوروبا، و الأول عالمياً في مجال إدارة الثروات الخاصة.

* 30 مايو 2008: قال مسؤول بوزارة الخزانة الأميركية إن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الإحتياطي الاتحادي و البنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية. و قال كلي لوري مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية إن الإحتياطي الاتحادي و البنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري سنة 2007م، كما أشار لوري إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية، مما ساعد البنوك في توفير القروض.

* 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك و فاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

* 15 سبتمبر 2008: إعتراف بنك الأعمال ليتمان براذرز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، بنك أوف أميركا، شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش، و عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

* 16 سبتمبر 2008: الإحتياطي الفدرالي و الحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم ايه آي جي المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها.

* 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها و التسليف يضعف في النظام المالي، و تكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلي تقديم السيولة للمؤسسات المالية. (1)

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

* 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويد تي إس بي يشتري منافسه إتش بي أو إس المهدهد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

* 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

* 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

* 26 سبتمبر 2008: إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية و التأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، و في الولايات المتحدة، يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.

* 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع إتفاق في الكونغرس. و في أوروبا، يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا و هولندا و لوكسمبورج، و في بريطانيا، يجري تأمين بنك برادفورد و بينجلي.

* أواخر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. و بورصة وول ستريت تنهار. كما تراجع البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى و في وقت سابق خلال النهار، و في اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف إرتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. و قبل رفض الخطة، أعلن بنك سيتي جروب الأمريكي أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية. و في البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.

* بنك ليمان برادرز:

كان بنك ليمان برادرز يُعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850م. و يعمل لدى البنك 25.935 موظفاً بشتى أنحاء العالم.⁽²⁾

و كان ريتشارد فولد هو الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي في بنك ليمان برادرز، حيث وصف بأنه رائد الخبراء الماليين في مجاله.

و تسبب إفلاس بنك ليمان برادرز بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم، و لم تكن الساحة العربية بمعزل عن ذلك حيث لحقها ضرر كبير مما أدى إلى إنهيار عدد من أسواقها.

كما إعتبر المتخصصون الإقتصاديون إفلاس بنك ليمان أشهر حالة في وول ستريت منذ إنهيار مؤسسة دركسل برنام لامبرت المتخصصة بالسندات عالية المخاطر عام 1990م.

واجه البنك صعوبات جمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف العام 2007م.

كما إضطر بنك ليمان برادرز لإسقاط أصول مالية بقيمة 5.6 مليارات دولار بالربع الثالث من العام 2007م، و أعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليارات للربع الثاني من عام 2008م.

و تفاقمت الأزمة المالية في بنك ليمان حتى أشهر إفلاسه بتاريخ 15 أيلول 2008م، عقب فشل جهود بُذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه، و تقدم البنك بطلب إشهار الإفلاس إلى محكمة الإفلاس في منطقة جنوب نيويورك.

و خسر سهم بنك ليمان أكثر من 92% من قيمته بالمقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولاراً في شهر تشرين الثاني 2007م.

د. تداعيات و آثار الأزمة على العالم:

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) ندوة بجامعة الجزائر حول الأزمات المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية و دور السوق المالي" 2008/10/15، أدار الندوة: عبد الوهاب بوكروحو، ل.ليلي، بلقاسم عجاج، غنية قمرأوي، تم تقديمها من طرف: عبد القادر بلطاس، و عبد الرحمان مبتول، كريم جودي، الخبير بشير مصطفى.

1. تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة:

* واجهت شركة التأمين الأميركية: أميركان إنترناشونال آزمات حقيقية مالية من (أيه آي جي)، والتي تعتبر من أكبر شركات التأمين في العالم، مخاطر جسيمة بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي إثر الإعلان عن إفلاس ليمان براذرز الاستثماري و فرض بيع بنك ميريل لينش المنافس، وذلك في أكبر صدمة لقطاع المالي منذ الكساد الكبير عام 1929م.⁽¹⁾

و إستعان مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) ببنك مورغان ستانلي الاستثماري ليراجع الخيارات لشركة آيه آي جي للتأمين التي فقدت حوالي 90% من قيمتها.

و بحث المجلس إمكانية ترتيب قروض تتراوح بين سبعين و 75 مليار دولار لدعم شركة (آيه آي جي) بالإضافة إلى خيارات مالية أخرى، و تحول إلى غولدمان ساكس وجي بي مورغان المستشار المالي للشركة لبحث مجموعة من الخيارات مشيراً إلى أن التسهيل الائتماني الذي سيكون قرصاً مجمعاً من عدد من البنوك هو مجرد أحد الخيارات التي تم بحثها.

كما كشف الاحتياطي الاتحادي عن خطته لزيادة قروضه للبنوك و المؤسسات المالية، و توسيع نطاق المؤسسات و الشركات التي يمكنها الاستفادة من هذه التسهيلات.

و قال رئيس البنك الاتحادي بن برنانكي إنه يناقش مع مشاركين بالسوق نقاط الضعف و الهشاشة بالسوق بعد إنهيار مؤسسة مالية كبرى، و الردود المناسبة من قبل القطاعين الرسمي و الخاص على ذلك.

و جاءت هذه المواقف في ظل مخاوف متزايدة من حصول إنهيار مالي عالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية الأميركية، و ذكر مارك بادو المحلل الإستراتيجي في كانتور فيتزجيرالد أند كو في سان فرانسيسكو أن "القلق بالنسبة لبنك أوف أميركا يتمثل في الدين الذي يكتسبه" مضيفاً أن هناك خشية من أن يكون البنك قد فقد جزء أكبر من قدرته.

فمع سقوط المزيد من الضحايا للأزمة المتزايدة، قال مجلس الاحتياطي الاتحادي للمرة الأولى إنه سيقبل أسهما مقابل قروض نقدية.

و كانت عشرة من أكبر بنوك العالم قد إتفقت على إنشاء صندوق طوارئ بحجم سبعين مليار دولار، على أن يكون باستطاعة أي منهم الحصول على ما يصل لثلث هذا المبلغ.

و في الأسواق المالية كان سهم بنك أوف أميركا يتراجعا بالرغم أن البنك سيتجاوز منافسه سيتي غروب، ليصبح أكبر بنك في البلاد من حيث الأصول من خلال الاستحواذ المقرر على ميريل لينش.

و كان مؤشر داو جونز الصناعي منخفضاً بنسبة 4.4% في أيام باتجاهه نحو الإنخفاض، في حين تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز بنسبة 4.7% خلال أيام. و إنخفضت أسهم ليمان بنسبة 95% إلى 18 سنتاً.

طالت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأميركية مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية لا يمكن حصرها و تكبدت البنوك خسائر ضخمة و أعلن إفلاس و إنهيار بعضها.

فالأزمة الائتمانية ترجع إلى توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم مما أدى إلى تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أميركا و هما فاني ماي و فريدي ماك خسائر بالغة جعلت وزارة الخزانة الأميركية تضطر لإنقاذها لأول مرة من نوعها مما كان له دور في إنقاذ الاقتصاد العالمي أيضاً، و أن المؤسستين الأخيرتين تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار و هو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم إقتصاديات الدول العربية مجتمعة، و أن الأزمة المالية لم يشهد مثلها العالم منذ قرن من الزمان حيث كانت لها تداعيات على عدة بنوك بإنهيارها إعلان الإفلاس.

حيث أن عدم معرفة المحفظة الاستثمارية لمؤسسات مالية عديدة و لا يعرف مدى الخسائر فيها، سيؤثر على المؤسسات المالية بعامل الثقة بين المستثمرين مما يثير مخاوف من إحجام المستثمرين عن الإستثمار و تداعيات أخرى.

(1) تم زيارة الموقع في تاريخ : 2012/01/02:

www.echoroukonline/ara/economie/26871.html

و من كل هذا، لا يمكن الفصل بين أسواق المال سواء الأسهم أو سندات العقار أو العملات أو البنوك فكلها مرتبطة بعضها البعض من خلال سياق العولمة و كذلك دخول البنوك في شتى التعاملات المالية أي المنتوجات المصرفية و غير المصرفية.

و من الصعب التكهن بما سيحدث خلال السنوات المقبلة و ما سيتخذه مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) في المرحلة القادمة 2010، من خطوات لمواجهة الأزمة المالية لتجنب الأزمة مرة أخرى.

حيث أكد الرئيس الأميركي جورج بوش السابق، أن سعي إدارته للحد من تأثير إفلاس بنك ليمان برذرز وما يرتبط به من تطورات على الأسواق المالية، و من الرئيس أوباما بأن خطته ناجعة و الإقتصاد الأمريكي أو العالمي بدأ في مطلع العام الحالي من النفاذ من دائرة الخطر و هو الآن في حالة الركود الإقتصادي، رغم أن هناك أصوات تتعالى عن إيجاد نظام مالي عالمي جديد.

* إن أشهر مصرف "ليمان برذرز"، رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة، و بعد إعلان إفلاسه و بعد فشل الجهود المبذولة لإنقاذه، و تبرر البنك هذه الخطوة بالمحافظة على أكبر حد ممكن من قيمته و حماية أصوله، حيث أنه تكبد خسائر تقدر بمليارات الدولارات بسبب إستثماراته في سوق الرهن العقاري. (1)

و لجأت سلطات مراقبة المصارف الأميركية في يوليو/تموز 2008 إلى إغلاق بنك فيرست ناشيونال بنك أوف نيفادا بفروعه الخمسة و العشرين، و أغلقت أيضا بنك فيرست هيريتج بنك بفروعه الثلاثة.

و بيعت أصول البنكين المملوكين لشركة فيرست ناشيونال بنك القابضة إلى فروع بنك أوماها، و بلغت قيمة أصول المصرفين 3.6 مليارات دولار بنهاية يونيو/حزيران منخفضة عما كانت عليه قبل ستة أشهر من عام 2008، حيث كانت قيمتها 4.1 مليارات دولار.

و بنك وتشوفيا كورب رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة تكبده خسائر ربع سنوية قياسية في الربع الثاني من 2008 بقيمة 8.86 مليارات دولار، أغلقت سلطات مراقبة المصارف الأميركية بنك فيرست ناشونال بنك أوف نيفادا بفروعه الخمسة و العشرين، و أغلقت أيضا بنك فيرست هيريتج بنك بفروعه الثلاثة. و بيعت أصول البنكين المملوكين لشركة فيرست ناشيونال بنك القابضة إلى فروع بنك أوماها الذي أعاد فتحهما بعد إغلاق السلطات لهما لثلاثة أيام.

و. ردود الفعل العالمية على انهيار بنك ليمان برادرز:

عقب إشهار بنك ليمان برادرز إفلاسه تقاومت أزمة المال الأميركية ليصبح أكبر ضحية للأزمة الائتمانية العالمية. (2)

و ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن بنك ليمان الذي كان مبعث الفخر سابقاً يتحرك لبيع 100% من وحدته لإدارة الاستثمار، و لديه قائمة من المشتريين المحتملين و بينهم شركات للاستثمار الخاص مثل: بين كابيتال و هيلمان أند فريدمان و كليتون دوبيير أند رايس.

و إثر خطوة البنك هذه أعرب مسؤولون عالميون عن مواقف متباينة تشي بمدى تأثير الأزمة على الأسواق العالمية.

فقد أعرب الرئيس الأميركي السابق جورج بوش أن إدارته تعمل من أجل الحد من تأثير إفلاس بنك "ليمان برادرز" و تداعياته على أسواق المال، مبدية تفاؤلاً بشأن مرونة هذه الأسواق. محذراً في الوقت نفسه من تغييرات مؤلمة في الأسواق المالية ضمن المدى القصير و عبر عن ثقته في الأسواق على المدى الطويل. في حين رفض وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون أي مساعدات حكومية للبنك الذي عصفت به أزمة الائتمان بالقطاع المالي الأميركي.

و إتفق رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي المتقاعد ألان غرينسبان مع بولسون حيث أبدى عدم ترحيب بمطالب البعض لإنقاذ ليمان من الإفلاس عبر تدخل الدولة، معتبراً أن إفلاس مصرف كبير ليس مشكلة في حد ذاته "فالأمر مرهون بطريقة إدارة المسألة و كيف ستتم التصفية".

(1) تم زيارة الموقع في تاريخ : 2012/01/02:

www.echoroukonline/ara/ economie/26871.html

(2) http://ar.wikipedia.org/wiki

غير أنه إستبعد في نفس الوقت حلا للآزمة المالية التي إعتبرها الأخطر منذ مائة عام. و تنبأ بإنهيار العديد من المؤسسات المالية الكبيرة بسبب القسوة الاستثنائية للآزمة المالية.

3. آثار الآزمة على العالم:

أ. أسواق البورصات:

- هبطت أسواق الأسهم الأوروبية بعدما أكد رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون قرار السلطات البريطانية تأمين مصرف برادفورد أند بينغلي، كما سلكت بلجيكا الخطوة نفسها مع مصرف فورتيس، المصرفان اللذان تأثرا كثيرا بآثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، خلقا حالة من التوتر و الترقب في الأسواق المالية الأوروبية، ما دعا فرنسا إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأزمة.⁽¹⁾

* تقرير مصرف يو بي إس السويسري:

أوضح تقرير مصرف يو بي إس السويسري في بيان أسباب إفلاس المصرف: أن سوء تقدير درجات المخاطرة في المعاملات المعقدة المرتبطة بالرهن العقاري كانت من أهم أسباب تلك الخسارة الفادحة، كما برر المصرف ذلك برغبة القائمين على قطاع الرهن العقاري في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بقطاع الاستثمارات العقارية، طمعاً في الوصول إلى مرتبة متميزة على مستوى العالم.

كما إترف التقرير بأنه رغم دراية مجموعة العمل المتخصصة في إدارة الاستثمارات العقارية بالمخاطر المحيطة بالسوق الأميركية، إلا أنها لم تطالب بتقييم تأثير تلك المخاطر على معاملاتها، كما لم تضع حداً أقصى لتعاملاتها في قطاع الرهن العقاري الأميركية. و في نهاية المطاف إن الأزمة المالية إذا لم تغير مسارها في الرأسمالية من خلال رفع أسعار الفوائد فإنها مهددة بخسارة عارمة لا تشمل فقط القطاع العقاري بل جميع المجالات فعلى الدول الكبرى الاستفادة من خبرات بنوك عدم الفوائد. و وفقاً للتقرير الصادر، فإن جذور المشكلة تعود إلى العام 2005م، حيث نصحت مجموعة من الخبراء من خارج المصرف بالتعامل مع سندات الرهن العقاري الأميركية، فإنساق مصرف يو بي إس وراء تلك التوصية، و إندفع بقوة في شراء و تأسيس حقائب إستثمارية رفعت من مكانة البنك في الأسواق العالمية بعد بيعها للمستثمرين.

و الذي فاقم من حجم الخسائر أن المصرف قام بالإستثمار بقوة في بعض صناديق الإحتياط حتى إغلاقها بخسارة كبيرة، ليكتشف خبراء مصرف يو بي إس أن تعاملاتها لم تكن تتمتع بالشفافية الكاملة، بل لم يقم الخبراء بأي دراسة حول نسبة المخاطر المحتملة فيها.

و قد تزامن نشر تلك النتائج مع إعلان المصرف التجاري الألماني عن عمل دراسة حول أكثر المصارف تضرراً من أزمة الرهن العقاري الأميركية، و قد وُجد أن البنوك السويسرية خسرت في المتوسط 40% من أصولها المالية، لتحل بذلك المرتبة الثانية بعد بعض المؤسسات المالية الأميركية، بينما اكتفت المؤسسات المالية الألمانية بتراجع نسبته 15% في أصولها، و كانت بريطانيا أقلها خسارة بنسبة 5%.⁽²⁾

• البورصات الآسيوية:

لقد تأثرت هي كذلك بالآزمة و هذا لإندماج المستثمرين من السوق الأمريكي نحو الأسواق اليابانية بالتحديد، حيث أن المستثمرين البنوك الأميركية كانت لها إستثمارات بالصين و اليابان، فتأثرت الأسواق الآسيوية في مجمل تعاملاتها بإنخفاض كبير وحاد معظم مؤشرات الرئيسية.

* أسواق البورصات الخليجية

شهدت الأسواق الخليجية تراجعاً حاداً في تداولات البورصات حيث عزا محللون ماليون هذا التراجع إلى إشهار إفلاس بنك ليمان برذرز رابع أكبر بنك استثمار في أميركا.

كما انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ سنة ونصف، وذلك مع هروب المستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات الاضطرابات الأخيرة في قطاع المال الأميركي.

وأغلقت سوق البورصة السعودية منخفضة 6.5% مسجلة 7255.15 نقطة، حيث فقد مؤشر التداول 34.3% من قيمته منذ بداية العام 2008م.

وأغلقت بورصة الكويت، وهي ثاني أكبر بورصة في العالم العربي، بتراجع 3.8% ليصل المؤشر إلى 12360.2 نقطة أي بخسارة 488 نقطة، وهي أكبر خسارة في يوم واحد في سنة 2008م.

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

ب. الأزمة في أوروبا:

أوروبيا، فإن الأوروبيين واجهوا الأزمة بحذر كبير، فعن وزير المالية البريطاني أليستر دارلنغ تعليقا عليها إنه ينبغي على الحكومات و الأجهزة الرقابية و البنوك المركزية، التعاون لمنح النظام المالي إستقرارا وسط الاضطراب المستمر بالأسواق.⁽¹⁾

بينما طالب وزير المالية الألماني بير شتاينبروك عدم التهويل و المبالغة فيما يتعلق بالوضع في أسواق المال، مؤكدا في الوقت نفسه على أن الأمر يتعلق بأكثر أزمة مالية منذ عشرات السنين، غير أنه إستدرك بالقول إن هذا لا يعني تطبيق "نظرية الدومينو" على المؤسسات المالية في أوروبا و لا يعني بالطبع إغلاق بنوك في أوروبا.

قرر مصرف كوميرتس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية في بداية شهر أيلول 2008، الإستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدنر بنك، و بلغت قيمة الصفقة 14.5 مليار دولار و ذلك فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من سبعة أعوام. و تم الإعلان من طرف رويال بنك أوف أسكتلند (آر بي أس) ضمن إعلان خسائر البنوك البريطانية لشهر تموز، 2008م خسائر بلغت 691 مليون جنيه إسترليني (1.35 مليار دولار) في النصف الأول من العام 2009م.

4. آثار الأزمة المالية في الدول الأخرى:*** دول الخليج العربي:**

و في الخليج العربي قلل مسؤولون عرب من آثار الأزمة على دولهم، حيث قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد بن سعود السيارى إنه لا يرى في الوقت الحالي أي مخاطر على حركة المال في الخليج.⁽²⁾

كما علق كل محافظ بنك الإمارات المركزي سلطان ناصر السويدي و محافظ البنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزدجالي بتصريحات مماثلة عند سؤالهما عما إذا لحقت المؤسسات المصرفية في بلديهما أية مخاطر.

و قال محافظ مصرف قطر المركزي عبد الله بن سعود آل ثاني إن البنوك في بلاده ليست لها أموال لدى بنك الاستثمار الأميركي المنهار ليمان أو بنك ميريل لينش في إشارة إلى عدم تأثر بلاده بالأزمة المالية الأخيرة.

و في الكويت شكك رئيس اتحاد المصارف في أن تتأثر بنوك بلاده بالأزمة، مرجحاً أن ليس لها أية أموال مستثمرة في بنك ليمان برانرز.

*** آثار الأزمة المالية في باقي الدول العربية**

إن بنك مصر إكستيريور و بعد إعلان إفلاس مصرف (ليمان برانرز)، رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة أثر على أداء جميع أسواق المال سلبيا، أما الدول العربية الأخر فكانت التصريحات مماثلة للخليجيين، في التقليل و الإعلان عن عدم تأثر أسواقهم بالأزمة.

خلاصة الفصل:

و أخيرا، و بعد تطرقنا للأزمات المالية السابقة، خاصة أزمة الرهن العقاري، بمثابة الكارثة على الإقتصاد العالمي، و تزايد إنتشارها و سرعتها يعود إلى العولمة المالية التي تتمثل في الأسواق المالية و التطورات التكنولوجية الهائلة و التي ساعدت بذلك في إنتشار سريع و سهل للأزمة تلوى الأخرى. و كنتائج لأزمة الرهن العقاري فلقد برز في نهاية العام 2007 و بداية عام 2008 خاصة في الثلاثي الأول ببوادر أزمة عالمية مالية خانقة كانت قد لاحه في الأفق.

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

الفصل الثالث: رؤيا معاصرة للأزمة المالية العالمية

تمهيد:

كان موضع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي لأزمة النظام المالي العالمي الراهنة ، وظهرت أزمة الرهن العقاري بشكل مفاجئ تهاقت البنوك الأمريكية على منح القروض العالية الماطر ، وبدأت الأزمة تكبر لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ، ثم البنوك والأسواق المالية العالمية ، وتشكل تهديدا للاقتصاد العالمي ، وبما أن هذه الأزمة مست اقتصاديات الدول الكبرى ستؤثر بشكل أو بآخر على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.

حيث يعد ميزان المدفوعات أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمس كافة الموازين سواء التجارية أو المتعلقة برأس المال ، ولهذا فقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تقلبات تماشيا مع تذبذبات أسعار النفط.

و مما سبق فإننا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما كمايلي:

- المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات العالم
- المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات العالم: المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة المالية العالمية:

الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً).

فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعريّة" مثلاً. والفقاعة المالية أو السعريّة، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً، هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل مثلاً، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

السعر "الحقيقي" طبعاً هو مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، لعوائد السهم أو السند أو العقار في المستقبل مثلاً.
فلنأخذ منزلاً إيجاره الشهري مائة دينار مثلاً لكن قيمته في السوق مليون دينار.. غير معقول! لكن هذا هو بالضبط ما تسببه الفقاعة (1)

فمن علامات الفقاعة إذن بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع (التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول (إيجاره الشهري).
والفقاعة تنشأ عندما تُصب أموال على أصول أكثر مما تبرره عوائدها، كما يحدث في عملية المضاربة. المضاربة بالطبع هي عملية بيع وشراء الأصول بأنواعها لذاتها، للاستفادة من تقلبات سعرها، وليس لاستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها أو للاستفادة من عوائدها. مثلاً، بيع وشراء المنزل بدون استخدامه، أو بيع وشراء العملة الأجنبية ليس بغرض التجارة أو الاستثمار.
لا يوجد إجماع في علم الاقتصاد الغربي على أسباب الفقاعات أو طريقة نشوئها، وهناك من ينكر وجودها أصلاً، معتبراً ارتفاع وانخفاض أسعار الأصول عمليات تصحيح ذاتي طبيعية بالنسبة للسوق.
أما من يقر بوجودها، فيعزو لها لعوامل عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وهناك نماذج أكاديمية تحاول إثبات إمكانية حدوث الأزمات المالية حتى بدون وجود مضاربة أو عدم يقين أو نقص في المعلومات.
الموقف السابق الذكر من الفقاعات يعكس في جوهره تحيزاً عقدياً مع حرية السوق، فالسوق لا تخطئ أبداً! أو أن أخطاءها (الفقاعات) حدث طبيعي كالزلازل والبراكين لا يمكن تجنبه!
وبالتالي يمثل هذا الموقف دفاعاً عن المضاربة المالية، ورفضاً لأي قيود اجتماعية أو حكومية عليها بالرغم من قدرتها على إطلاق الأزمات المالية وزعزعة استقرار الاقتصاد.
وينسب بعض الأكاديميين الغربيين الفقاعات أحياناً لخطأ في السياسة النقدية، لا في حرية السوق، عندما يقوم البنك المركزي بإبقاء معدل الفائدة أقل من اللازم، مما يطلق سيولة مالية كبيرة لشراء كمية محدودة من الأصول، فيؤدي لارتفاع سعرها بشكل مصطنع حسب قانون العرض والطلب.
تعريف مختصر بالأزمة المالية العالمية:

يمكن الإشارة إلى أن جذور الأزمة المالية العالمية نتجت من الإفراط في الإقراض غير السوي لدى مؤسسات الإقراض الأمريكية والتي تبعتها أزمة سندات الإقراض والمشتقات الناتجة منها وما اثر ذلك على شركات التأمين، بحيث أصبحت كل هذه الاموال بدون غطاء انتاجي وبالتالي اهتزاز ثقة المستثمرين في الإقتصاد الأمريكي وما تبع ذلك من تراجع في القوة الشرائية الأمريكية وتراجع الاستثمار والذي كان نتيجته تراجع في الانتاج وبالتالي دخول الإقتصاد في نفق من الركود.

المطلب الثاني: أسباب اندلاع الأزمة المالية العالمية و مراحلها:

1. أزمة الرهون العقارية الأمريكية:

ومن نفس المدرسة الفكرية الداعية لتخفيف تدخل الدولة في الاقتصاد، هناك من اعتبر مثلاً أن "الفقاعة العقارية" التي انفجرت في الولايات المتحدة في أغسطس/ آب 2008 كانت نتاج قوانين تنظيم المدن، مثبتاً ذلك بأن ارتفاع أسعار العقارات جاء بشكل أعلى بكثير في المدن الأكثر تنظيمياً منه في المدن الأقل تنظيمياً.
وبالتالي لا بد من تخفيف قوانين البناء وتنظيم المدن (أنظر مثلاً مقالة البروفسور وندل كوكس يوم 2008/10/28 على الإنترنت "جذور أسباب الأزمة المالية" ROOT CAUSES OF THE (CRISIS FINANCIAL).

في الواقع كان حوالي 40% من المنازل المباعة عامي 2005 و 2006 إما للاستثمار وإما للإجارة، حسب موقع CNN على الإنترنت يوم 2007/4/30، وعندما ألقى المضاربون المنازل في السوق لتحقيق ربح بأعداد كبيرة انخفض سعرها.

(1) العموري، على والصوفي، فارس، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الإسراء حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي اقتصاديات الدول. الاردن، 2009، ص: 19.

فهذه لم تكن أزمة سكن مثلاً! لا بل تم بناء عدد كبير من المنازل خلال فترة ارتفاع سعرها، وفي عام 2008 كان أربعة ملايين منزل معروضاً للبيع، منها حوالي ثلاثة ملايين منزل فارغ، مما أسهم في انهيار الأسعار.⁽¹⁾

انفجار الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة بدأ عامي 2006 و2007 بتزايد مهول في عدد العاجزين عن المثابرة على تسديد أقساط قروضهم العقارية، وازداد بالتالي عدد الذين صودرت منازلهم بشكل حاد، وهكذا بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة فعلياً، فخلال عام 2007 وحده تعرض أكثر من 1.3 مليون منزل لمطالبات قانونية بالمصادرة.

ويقدر مجموع قيم القروض العقارية في الولايات المتحدة عام 2008 بـ12 تريليون (12 ألف مليار) دولار، كان أكثر من 9.2% منها مع مجيء أغسطس/ آب 2008، إما تحت المصادرة أو قد دخلت في حالة تعثر.

وكان 43% من حالات المصادرة لقروض عقارية ذات معدل فائدة متغير، لمقترضين "أقل جودة" subprime borrowers أي لمقترضين توجد مشكلة في تقييم قدرتهم على السداد أصلاً ممن ترتبط قروضهم بفوائد متغيرة مع السوق، فباتوا عاجزين عن دفع أقساط قروضهم العقاري المتصاعدة مع مرور الزمن. وعندما يعجز مقترض عن تسديد الأقساط في حالات فردية أو محدودة، فإن البنك الذي قدم له القرض يستطيع أن يستملك سيارته أو بيته أو مشروعه الاقتصادي، أما حين يكون التعثر ظاهرة عامة تصيب مئات آلاف أو ملايين الناس، فإن إلقاء الأصول المصادرة بالجملة في السوق سيؤدي بالضرورة لانهيار سعرها حسب قانون العرض والطلب، وهذا ما حدث.⁽²⁾

2. انتقال الأزمة المالية من الرهون العقارية إلى المؤسسات المالية:

من السوق العقارية انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية بسبب ما يسمى "توريق الرهون العقارية" وهذا يعني إصدار البنوك أوراقاً مالية أو أسهما في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية، تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها، وأن يتحمل بالتالي جزءاً من مخاطرها (التعثر مثلاً).

3. انتقال الأزمة في البوصات الأمريكية:

لننتبه هنا إلى أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائداً (أقساط القروض) للبنك أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، وأن أوراق الرهون العقارية هي بالتالي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية. وكانت بعض المؤسسات المالية العملاقة مثل "فاني ماي" Fannie Mae، "فردى ماك" Freddy Mac، "جيني ماي" Mae Ginnie، تضمن حقوق مشتري أوراق الرهون العقارية من خطر تعثر دفع الأقساط.⁽³⁾

فاني ماي وفردى ماك وهدما كانتا تملكان أو تضمنان معاً نصف الرهون العقارية في الولايات المتحدة عام 2008، وقد سبق الذكر أن حجم تلك الرهون يبلغ 12 تريليون دولار. وبالتالي أدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تدهور قيمة أسهمهما بشكل جنوني.

ويم 2008/9/8 أعلنت الحكومة الأميركية وضع اليد على الشركتين لحماية قيمة العقارات ككل، ووضعت مائتي مليار دولار كضمانة لهما.

أما جيني ماي فهي حكومية أصلاً، ولننتبه إلى أن كل هذه مجرد شركات وساطة مالية لا تقدم قروضاً عقارية للزبائن، بل تشتري القروض العقارية من البنوك وتورقها.

فالحكومة كانت أصلاً جزءاً من عملية التوريق، وفردى ماك كانت تحت رقابة حكومية، فدخل الدولة على الخط هنا ليس جديداً، لكن انهيار العملاقين فاني ماي وفردى ماك يمثل بالضرورة فشلاً للرأسمالية غير المقيدة بالنسبة لكثيرين.

وقد مر سوق الأسهم بانفجار فقاعات ضخمة من قبل، منها تضخم أسعار أسهم الشركات العاملة في قطاع الإنترنت (فقاعة "دوت كوم" كما تُعرف) بين عامي 1995 و2001، وصولاً إلى انهيارها بشكل مريع.

(1) العموري، علي والصوفي، فارس، المرجع السابق، ص: 19.

(2) محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات، تجارب محلية و عالمية، مكتبة عين شمس، ط 2، القاهرة، مصر، 2010، ص: 36.

(3) محمد رشاد الحملاوي، المرجع السابق، ص: 36-37.

ولم يؤد ذلك إلى انهيار اقتصادي، مع أن روبرت شيلر، أحد علماء الاقتصاد الأميركيين أفتى عام 2005 بأن انهيار فقاعة أسهم شركات الإنترنت لعب دوراً في انتقال رؤوس الأموال المضاربة إلى سوق العقارات. كما أن بنك الاحتياطي الفدرالي (المركزي الأميركي) قام بين عامي 2001 و2003 بتخفيض معدلات الفائدة الأساسية من 6,5% إلى 1%، جزئياً لإبقاء الاقتصاد الأميركي بعيداً عن الركود بعد انفجار فقاعة "دوت كوم" مما أطلق العنان لعمليات اقتراض ضخمة لغرض المضاربة والاستهلاك، لا الاستثمار المنتج.

المطلب الثالث: دراسة في الآثار الاقتصادية للأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تفسر الآلية الداخلية للرأسمالية الأميركية التي أنتجت الأزمة، و توقيتها ومدى حدتها. يخضع لعوامل موجودة في بنية النظام الرأسمالي نفسه، و إن انفجرت فقاعات مضاربة من قبل دون أن تؤدي للانهايار أو الذوبان، لأن الرأسمالية الأميركية كانت قادرة أن تحل أزمته تاريخياً على حساب غيرها. وتفسير الأزمة الأخيرة بأن سببها أساساً إعطاء القروض لمجموعة أشخاص غير مؤهلين لحملها فيه تسخيف للعقول، وفيه شيء من العنصرية البغيضة، لأن قسماً لا بأس به ممن تم التساهل في منحهم القروض جاؤوا من صفوف الأقليات العرقية في الولايات المتحدة.

فهناك أولاً العجز السنوي في الموازنة الحكومية الأميركية الذي بلغ السنة المالية 2007-2008 حوالي 455 مليار دولار، بدون المبالغ المخصصة لإنقاذ الاقتصاد، ويتوقع أن يبلغ ضعف ذلك الرقم السنة المالية القادمة.

ويشكل تراكم هذه العجوزات السنوية الدين العام الأميركي، وقد تخطى عتبة عشرة تريليونات دولار مع نهاية السنة المالية يوم 2008/9/30. ويوم 2008/10/4 تم رفع سقف الدين العام المسموح به إلى 11.3 تريليون دولار.⁽¹⁾

يُشار إلى أن أكثر من 40% بقليل من الدين العام تدين به مؤسسات حكومية أميركية لمؤسسات حكومية أخرى. أما الباقي فيملكه أثرياء الأميركيين والأجانب.

الدين العام الأميركي للأجانب يبلغ أكثر من الربع، وتأتي اليابان على رأس قائمة مالكي السندات والأدوات الحكومية الأميركية، تليها الصين الشعبية، ثم بريطانيا.

ويلاحظ النمو الانفجاري في العجز الحكومي الأميركي منذ مجيء بوش الصغير للحكم، وكان قد وعد بفائض سنوي قدره تريليون وربع بين عامي 2001 و2004، لكن ذلك انقلب إلى عجز مقداره 850 ملياراً لعام 2005، فسره بوش آنذاك هكذا "49% إعادة تقدير اقتصادية وتقنية، 29% إعفاءات ضريبية، و22% للحرب على الإرهاب، وفي العراق ولتعزيز الأمن الداخلي!"

لكن هيهات! فالعراق حتى بدايات عام 2008 كلفت الخزينة الأميركية 845 مليار دولار بشكل مباشر. وكتب البروفسور جوزيف ستيغلنز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، كتاباً مع مؤلفة أخرى هي ليندا بيلمز صدر يوم 2008/3/3، ويحمل عنوان "حرب الثلاثة تريليونات دولار" يقولان فيه إن الكلفة المباشرة وغير المباشرة لحرب العراق على الاقتصاد الأميركي بلغت على الأقل، وبحسابات صارمة للغاية، أكثر من ثلاثة تريليونات من الدولارات.

وقالا إن ذلك كان سيحدث كساداً كبيراً في الاقتصاد الأميركي لو لم تتساهل البنوك بالإقراض، ولو لم يخفض البنك المركزي معدلات الفائدة بشكل كبير، لذلك اعتبر المؤلفان أن العراق لعب دوراً رئيسياً في حدوث الأزمة المالية الأميركية.

ويضيف ستيغلنز وبيلمز بالمناسبة أن حل الحكومة الأميركية للمشكلة يكمن في الاستيلاء على الصناديق السيادية العربية، وهي الصناديق الاستثمارية العربية المملوكة حكومياً التي تحتوي أصولها المالية الأسهم والسندات والعقارات والمعادن الثمينة وغيرها.

المهم، لولا المقاومة العراقية لما تكلفت أميركا ثلاثة تريليونات دولار في العراق حتى الآن. هذا هو فضل العراق على العالم.

من ناحية أخرى، تعاني الولايات المتحدة من عجز مزمن في حسابها الجاري منذ بداية الثمانينيات، وقد تفاقم هذا العجز بشكل جنوني منذ مجيء بوش للحكم، وبلغ 758 مليار دولار مثلاً عام 2006، وانخفض إلى

(1) محمد رشاد الحملاوي، المرجع السابق، ص: 38.

حوالي 739 ملياراً عام 2007، ليعاود الارتفاع إلى نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2008، ليصل إلى 359 ملياراً فقط خلال الأشهر الستة الأولى.

العجز في الحساب الجاري يعني أن أميركا تستورد أكثر مما تصدر، أو أن عائدات أصولها في الخارج أقل من عائدات الأصول الأجنبية في أميركا، أو أن حكومتها تنفق في الخارج أكثر مما تنفق الحكومات الأجنبية في أميركا، أو كل هذا أو بعضه معاً.

ومن المعروف في المالية الدولية أن العجز في الحساب الجاري يجب أن يوازيه فائض في الحساب الرأسمالي. وهذا يعني أن من يستورد أكثر مما يصدر إما أن يقترض من الخارج، وإما أن يبيع أصوله المحلية للأجانب. وأميركا تفعل الأمرين معاً.⁽¹⁾

التدفق المالي الآتي من الخارج إذن على شكل قروض لأميركا أو على شكل استثمارات يجب أن يجد منافذ استثمارية مربحة بالنسبة له، ومن هنا نفهم التساهل في الإقراض، وانفلات عمليات المضاربة من عقابها لتحقيق عائد سريع، حتى باتت الرأسمالية الأميركية تقتات على لحمها.

ولما كانت أميركا قادرة أن تطبع الدولار بلا حسيب ولا رقيب، والعالم يطلب الدولار كعملة عالمية، فإن العجز المتفاقم في الحساب الجاري ظل عاملاً كامناً للأزمة، ولكنه ما كان ليتحول إلى أزمة إلا إذا قل الطلب العالمي على الدولار، أو قلت رغبة العالم في شرائه، وهو ما حدث مع دخول اليورو على الخط، ومع خوف الصين واليابان وغيرها على قيمة احتياطياتها من الدولار بسبب التوجس من حالة الاقتصاد الأميركي وانخفاض الدولار مع ارتفاع سعر النفط.

والخلاصة أن سبب الأزمة الداخلي والبنوي هو لاعقلانية رأسمالية المضاربة، والترابط الوثيق بين الأجزاء المكونة للاقتصاد الرأسمالي ضمن أميركا وخارجها. لكن عوامل الأزمة البنوية ما كانت لتتفجر، وفي هذا الوقت وبهذه الحدة، لولا تمتع أميركا بموقع إمبراطوري في العالم أتاح لها على مدى عقود أن تستهلك من خلال طباعة الدولار فقط، والأهم، لولا تفاقم العجز الحكومي الأميركي الذي تصاعد بشكل أسّي في ظل بوش بسبب حروب أميركا في الخارج، خاصة في العراق.

وتورط أميركا في العراق أتاح بدوره لقوى جديدة في العالم أن ترفع رأسها وأن تأخذ مكانها في حلبة السياسة والاقتصاد العالميين، مما أضعف حيز المناورة المتاح لأميركا في التعامل مع الأزمة.

المطلب الرابع: دراسة في الآثار الاقتصادية للأزمة المالية على دول العالم:

الفرع الأول: تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي:

بدأت الأزمة المالية العالمية في أميركا في منتصف شهر سبتمبر/أيلول الماضي لعام 2007 لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث في هذا الشهر "أسبوعاً دامياً" وتاريخياً للاقتصاد الأميركي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح.

إن الأزمة المالية بدأت نتيجة لارتفاع مغال فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أميركا نتيجة سهولة الحصول على القروض، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين أعادوا المنازل إلى البنوك التي لم تجد من يشتريها، وتفاقمت المشكلة مع عجز الشركات عن تسويق وإعادة بيع هذه العقارات نتيجة لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ، وكذلك إلى تراجع القدرة الشرائية لمشتري العقارات من ناحية أخرى ما أدى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المثيلة.

إنه كان من الطبيعي أن يتأثر السوق الأمريكي بشدة في هذه الحالة، ولكن نتيجة للأوراق التي باعتها البنوك إلى مؤسسات أخرى أو ما يسمى بدأ المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر حذراً في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشترين لها.⁽²⁾

أن للأزمة المالية العالمية تداعيات كثيرة شملت إقتصاديات العالم أجمع ومن أمثلة ذلك فقد هبط الانتاج الصناعي الاوروبي بمعدل يصل إلى 1.9% خلال شهر واحد، كما ارتفعت البطالة في الاقتصاد البريطاني، وسقط الاقتصاد الألماني في مرحلة الركود لأول مره منذ خمس سنوات، وأنكمش الاقتصاد الإيطالي بنسبة 0.5% في الربع الثالث من العام 2008 وهو أعمق تراجع ربع سنوي منذ عشر سنوات، و واجهت أيسلاندا

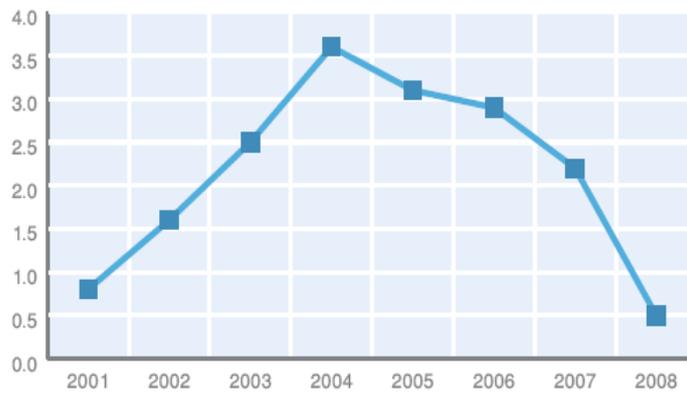
(1) سيد عليوة، إدارة الأزمات و الكوارث، حلول عملية – أساليب وقائية، سلسلة صنع القرار (2) القاهرة، مركز القرار للإستشارات، ط 02، 2010، ص: 71.

(2) سيد عليوة، المرجع السابق، ص: 71.

أزمة مالية حاده حيث تراكمت ديون بنوكها لتبلغ قيمتها ستة أضعاف الناتج الاقتصادي للبلاد ، وأعلنت أسبانيا إلى انكماش الاقتصاد في الربع الثالث للمرة الأولى منذ 15 عاما وصرح مكتب الإحصاء الوطني الاسباني إن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبه 0,2% في الربع الثالث من العام 2008 ، كما حذرت منظمة العمل الدولية من أن ارتفاع البطالة سوف يدفع بنحو 140 مليون شخص في آسيا إلى دائرة الفقر خلال عام 2009. كما أعلن من جهته رئيس الحكومة الصينية (وين جيا باو) أن الازمة المالية العالمية كان لها " أثر كبير نسبيا " على الاقتصاد الصيني ، ومن جهة أخرى تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى أزمة كبيرة ونستعرضها فيما يلي :

- ارتفاع حجم المديونية للولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 36 تريليون دولار (حسب إحصائية وزارة الخزانة الأمريكية).
- تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي حيث باتت تداعيات هذه الأزمة تتفاقم منذ أغسطس 2007 بشكل مخيف وأشدت منذ بداية الربع الرابع من عام 2008 ، وأستمرت ولا تزال حتى تاريخه.

وزاد هذه الأزمة من تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني منذ سنوات سابقة من النمو المتباطئ كما هو موضح بالرسم البياني رقم (1) أدناه :
رسم بياني رقم (1) : معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الأمريكي.



المصدر: المالية الحالية: مناور حداد، الأزمة جذورها، أسبابها، انعكاساتها، ملتقى دولي حول الأزمة المالية، قسنطينة، جامعة منتوري، أيام 14 و 15 نوفمبر 2009، ص: 12.

يلاحظ من الرسم أعلاه تدني معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الأمريكي منذ أواخر عام 2004.
- انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992 نتيجة تخوف المستثمرين.
- انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى (1%) على الاسترليني في بريطانيا واقتراجه من الصفر في النصف الثاني من العام لأول مرة منذ 315 سنة.
- تراجع الإنفاق الخاص وهو ما ينذر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك بإنفاق حكومي.

- تفاقم العجز في الميزانية الأمريكية والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008 ، حيث أصبح يمثل حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.
- تعديل في المعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 5.1% وفقد أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهرياً.
- إفلاس عدد من شركات الإقراض العقاري الأمريكية مثل (نيو سينتشري فايننشال كوربوريشن، وأميركان هوم مورجيج انفستمنت).
- لجوء الكثير من الشركات العقارية إلى تسريح عدد كبير من موظفيها، ومن بين هذه الشركات شركة كانتري وايد، كبرى مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة، التي قررت تسريح خمس موظفيها بواقع 12 ألف وظيفة لمواجهة نحو 1.2 مليار دولار من الخسائر التي لحقت بها جراء أزمة الرهن العقاري.
- ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين أميركي يواجهون خطر فقدان منازلهم.
- شركة (ميريل لينش) الاستثمارية الأمريكية تنكبد خسائر بقيمة 14.1 مليار دولار.
- بنك أوف أميركا يشتري بقيمة أربعة مليارات دولار بنك كنتري وايد أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة، في خطوة من شأنها تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في أميركا جراء أزمة الإسكان.
- تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، بينما أعلنت عدة مصارف كبرى عن انخفاض كبير في أسعار أسهمها.
- باعت مؤسسة سيتي غروب 7.5 مليار دولار من السندات إلى هيئة استثمار أبو ظبي الإماراتية الحكومية.
- وتعتبر هذه بعض التداعيات التي حلت بالاقتصاد العالمي في محاولة من الباحثان بإستعراضها للتعرف على أثر الأزمة المالية العالمية 2008 وما نتج عنها من تداعيات ، ولا يزال عام 2009 يشهد العديد من الخسائر المحتملة.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة على الدول الأوروبية:

- في أواخر عام 2008 و على إثر هبوط قيم الأسهم في ول ستريت انخفض المؤشر العام للقيم بنسبة 7.1% في فرانكفورت و 6.8% في باريس و 5.4% في لندن و 7.5% في مدريد و 3.8% في طوكيو و 5.1% في شنغهاي و 6% في ساوباولو.
- حيث انتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركية في البورصة كدول آسيا بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا⁽²⁾.
- كان انفجار الفقاعة العقارية الأميركية عاملاً مهماً لهبوط أسهم الشركات الأخرى غير العاملة في القطاع العقاري. في حين لا وجود لمثل هذا العامل في دول أخرى ومع ذلك هبطت أسهم شركاتها العقارية وغير العقارية. الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنتهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في المدن المذكورة أعلاه ليست فروعاً لوول ستريت.
- وانطلاقاً من هذا الملاحظات العامة يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية.

(1) مناور حداد ، المرجع السابق، ص: 17.

(2) معن محمود عياصرة، إدارة الصراع و الازمات و ضغوط العمل، دار الحامد للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2008، ص: 102.

العامل الأول والأساس هو ظهور بواذر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فالولايات المتحدة أكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية (إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية).

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد. فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة.

وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لنفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.

وفيما يتعلق بالعامل الثالث فيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام 2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية.

وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة (1).

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

إن انهيار القطاع العقاري الأمريكي جعل أزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

امتد اثر الازمة المالية العالمية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطل مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية. انتقلت الازمة الى أوروبا وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيهما بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الاقتصاد العالمي.

• أوروبا:

هبط الانتاج الصناعي الأوروبي بمعدل 1.9 % وهو الانخفاض الاكثر حدة في شهر واحد وارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني، واصبحت ايرلندا اولى دول الاتحاد الاوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي.

• ألمانيا :

الاقتصاد الألماني سقط في مرحلة من الركود لأول مرة منذ خمس سنوات. وعلى الصعيد الأوروبي توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انكماش اقتصاد منطقة اليورو في 2009 بنسبة 0.5%، وتسجيل نسب نمو ضعيفة هذا العام.

*إيطاليا:

انكمش الاقتصاد بنسبة 0.5% في الربع الثالث من 2008، وهو أعمق تراجع ربع سنوي منذ عشر سنوات. ويتوقع المحللون أن يستمر الركود لمدة ثلاثة أرباع أخرى على الأقل.

*إيسلندا:

(1) معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص: 103.

واجهت أزمة اقتصادية حادة تكلفت بالاعلان عن أن بنوكها راكمت ديونا تبلغ قيمتها ستة أضعاف الناتج الاقتصادي للبلد. (1)

انهار النظام المالي في ايسلاند في شهر أكتوبر/تشرين أول الماضي تحت كاهل الديون مما أدى الى أزمة عصفت بالعملة وزيادة نسبة البطالة وقيام مظاهرات احتجاجية.

*إسبانيا:

أعلنت انكماش الاقتصاد في الربع الثالث للمرة الأولى منذ 15 عاما، ما يجعل البلاد على شفا السقوط في فترة ركود. (2)

صرح مكتب الإحصاء الوطني الإسباني إن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة 0.2% في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق عليه في أول انكماش فصلي منذ العام 1993.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة على دول آسيا:

تأثرت آسيا تأثرا بالغ الخطورة بما حدث مثل تراجع مؤشرات البورصة اليابانية لاقبل معدلاتها وايضا امتدت الازمة الى كل من شنغهاي و هونج كونج وغيرها.

الأزمة العالمية تدفع بـ140 مليون في آسيا إلى دائرة الفقر:

مع استمرار الأزمة المالية العالمية وتزايد تأثيراتها يوما بعد يوم حذرت منظمة العمل الدولية من أن ارتفاع معدل البطالة سوف يدفع بنحو 140 مليون شخص في آسيا إلى دائرة الفقر المدقع عام 2009.

*الصين:

أدت الاضطرابات الاقتصادية العالمية إلى خفض كبار المستوردين للمنتجات الصينية لمشترياتهم، وهو ما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع.

أعلن رئيس الحكومة الصينية وين جيا باو أن الازمة المالية العالمية كان لها "اثر كبير نسبيا" على الاقتصاد الصيني.

الفرع الرابع: تداعيات الأزمة على الدول العربية:

اصبح العالم قرية صغيرة و الدول العربية ليست في عزلة عن العالم لذلك ستطالنا تبعات الهزة المالية العالمية فلاشك ان الأزمة العالمية ضربت اقتصادات دولية وافلست شركات عملاقة كالجمال. فالازمه الماليه أصابت الكل بشكل او بأخر. مع انتقال عدوى الأزمة المالية إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية، من الواضح إن الاقتصاديات العربية سوف تواجه كغيرها الانعكاسات السلبية لانخفاض الصادرات إلى الدول المتقدمة والسياحة، بالإضافة إلى انخفاض تمويلات الأسواق العالمية سواء لتمويل التجارة الخارجية أو الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية. وفي أكثر توقعات منظمة العمل الدولية تفاؤلا فإن 18 مليونا على الاقل سيفقدون وظائفهم إضافة إلى توقعات المنظمة السابقة، ما يعني خسارة 6.1 في المائة من الوظائف عالميا.

تقول المنظمة إن الدول النامية ستكون الأكثر تضررا من خسائر الوظائف الإضافية . ومن المرتقب ان تنخفض المعونات الاقتصادية للدول الفقيرة بسبب الازمة المالية التي تعصف بكثير من دول العالم بسبب ضخ الدول الغنية لتريليونات الدولارات في أنظمتها المالية مما يهدد الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة لخفض نسبة الفقر. (3)

(1) معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص: 104.

(2) معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص: 105.

(3) معن محمود عياصرة، المرجع السابق، ص: 105-106.

الأزمة العالمية تمتد إلى عقارات الخليج وإمكانية حدوث تصحيح سعري. يقول بعض الخبراء والمطورين العقاريين إن عقارات المنطقة العربية والخليج تقع في دائرة الزلزال الذي يهز أسواق المال العالمية.

- دبي:

تتحرك إمارة دبي في كل الاتجاهات لإنفاذ قطاعها العقاري الذي فقد نحو 35 في المئة من قيمته منذ اشتداد تداعيات أزمة المال العالمية التي أطاحت بالكثير من كبرى المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم. انكماش محدود لنسبة النمو، ونزول أسعار النفط خلال هذه السنة إلى مستوى يهدد هذه الموازنات.

انخفاض أسعار المواد المدعومة، أي أسعار الغذاء والبنزين، بدعوى انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، إذ ما زالت هذه الأسعار في معظم الحالات دون مستوياتها العالمية.

معظم الشركات المملوكة لحكومة دبي عليها مديونية كبيرة جدا تقدر ب 70 مليار دولار للبنوك العالمية التي تعاني اليوم من أزمة الرهن العقاري، إضافة لدين الحكومة الذي يقدر ب 10 مليار دولار بمعنى إجمالي الدين المعلن هو 80 مليار انها مبالغ كبيرة.

- مصر:

صعوبة حصول المواطن العادي على الدولار من أجل الأغراض الضرورية كالسفر أو للدراسة في الخارج. ولن يحصل على كل ما يريد بسبب تشدد البنوك وشركات الصرافة في بيع الدولار للجماهير إلا في حدود 1000 دولار، وقد يحتاج الفرد إلى إذن أو واسطة من أجل ذلك.

فقد تعرضت البورصة المصرية إلى ضربة قاسمة عندما سارع المستثمرون الأجانب والمصريون بالخروج عن طريق بيع الأسهم بأسعار أقل من قيمتها .

حيث تعرضت مصر لإنخفاضات بالبورصة وصلت الى 44% وتتوالى الإنخفاضات و تزايدت نسبة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي المصري بنسبة 26.3 % من إجمالي حجم القروض وظهور مشكلة تهاوى أسعار الأسهم عن قيمتها الأصلية بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 60 و تأثرت الأسواق المصرية بشدة متمثلة في أسواق الغاز و أسواق الذهب وأسواق السياحة وكذلك دخول قناة السويس وعائدات المصريين في الخارج. (1)

- الكويتي:

مما يميز الأزمة العالمية الحالية هو اتساع نطاق تأثيرها وإن كان بدرجات متفاوتة على جميع دول العالم بلا استثناء وذلك كنتيجة للعولمة الاقتصادية والتداخل ما بين اقتصاديات العالم. والكويت تأثرت من خلال انخفاض أسعار النفط والتي أثرت بشكل كبير على المالية العامة للدولة، والذي سينعكس بدوره على المشاريع الإنشائية الحكومية والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات. وهذا سوف تكون له انعكاسات سلبية على القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كبير على المناقصات الحكومية، وبالتالي انخفاض ربحيتها. وعلى وجه الخصوص تأثرت الشركات العقارية نتيجة لشح السيولة في السوق نتيجة لتقليص خطوط الائتمان الممنوحة لهم من البنوك وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على العقار نتيجة لتضييق التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقترضين سواء كانوا مستثمرين أو مضاربين.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري:

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائر عدة تقلبات تماثيا مع تذبذبات أسعار النفط فتغيرت من دول العالم الثالث نحن نعتمد بنسبة كبيرة في صادراتنا على المحروقات ما يجعلنا رهينة للمضاربة في سوق النفط للتغيرات التي تحدث بين العرض و الطلب فقد ظل ينتقل من عجز إلى فائض، و عن مدى تأثير الأزمة المالية العالمية التي سببتها القروض الرهينة عالية المخاطر في الولايات المتحدة على الإقتصاد الوطني فإنه بعض الصدمات الخارجية المرتبطة بالأزمة، و تتعلق هذه الصدمات على وجه الخصوص، التضخم المستورد بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لواردات السلع و الخدمات.

المطلب الأول: دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2007:

(1) عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية و إمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط2، 2009، ص114.

أثناء مناقشة البيان السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية المالية و النقدية للبلاد سنة 2007م، و كانت الأزمة المالية قد كان أهم موضوع يناقشونه النواب.

مستفسرين عن الآثار و التداعيات التي يمكن أن تلحق بالإقتصاد الوطني و بالودائع الجزائرية في الخزينة الأمريكية ورد محافظ بنك الجزائر ' لكصاسي ' أن الإقتصاد الجزائري لن يتعرض لصدمات خارجية كبيرة بل التأثير الذي سيطال الجزائر هو التضخم المستورد و ارتفاع فاتورة الإستيراد على خلفية ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية.

أولا : على مستوى الميزان التجاري:

لقد عرف الميزان التجاري للعام 2007 م فائض يقدر ب 30.5 مليار دولار و في السداسي الأول من سنة 2008م يكون الفائض ب 22 مليار دولار و مع زيادة نسبة الصادرات ارتفعت نسبة الواردات و هذا جد بديهي في دولة كالجزائر التي تعد من أكبر الدول المستهلكة في العالم.(1)

ثانيا : على مستوى صافي دخل العوامل:

نلاحظ حدوث إختلال طفيف في هذا الحساب فقد عرف عجز 01 مليار \$ و ذلك لأن رأسمال المحلي قد عجز عن المنافسة في مجال التوظيف في الخارج، و ذلك لأن حجم المداخل المحلولة إلى الخارج قد زادت نتيجة تنامي حجم الإستثمارات الأجنبية في الخارج.

ثالثا : على مستوى حساب رأس المال:

حساب رأس المال نهاية سنة 2007 كان في وضعية جيدة بحيث كان شبه معدوم و هذا ما يعكس حالة المديونية الخارجية.

رابعا : على مستوى الميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري فائض 29.55 سنة 2007 م و السبب هو ارتفاع أسعار البترول بحيث الفائض الذي حققه الميزان التجاري و كذا الحساب الجاري قد ساعد على دعم ميزان المدفوعات، و عليه يمكن القول أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل تحسن ملحوظ و هذا بسبب تزايد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 2008:

خلال سنة 2008 المتميزة بزيادة حدة الأزمة المالية، واصلت الجزائر ادائها الإقتصادية الجيدة، بغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات الذي سجل انخفاضا في القيمة المضافة.(2) و سجلت سنة 2008 فائضا في الحساب الجاري الخارجي بغض النظر عن القفزة في واردات السلع و الخدمات، و قد شهدت هذه السنة تتراما لإحتياطات الصرف الرسمية و مستوى قياسيا لها فضلا عن مستوى متدني للدين الخارجي و نسبة ضعيفة لخدمة الدين الخارجي و هو ما سمح للإقتصاد الجزائري بأن يظهر مقاوما أما الأزمة المالية الخطيرة.

و بالرغم من انخفاض الفائض في الميزان التجاري من 30.5 مليار دولار في 2007م إلى 22 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2008.

وقد قدرت صادرات البلاد من المحروقات خلال السداسي الأول ب 41.71 مليار دولار مقابل 26.94 من نفس الفترة من السنة الماضية (2007) التي بلغت فيها الصادرات الإجمالية للمحروقات 59.61 مليار دولار، و قد سجلت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات قفزة معتبرة خلال السداسي الأول من 2008 م، حيث بلغت 830 مليون دولار، مقابل 480 مليون دولار خلال نفس الفترة من السنة الفارطة و قد سجلت الواردات إنفجارا حادا خلال السداسي الأول ب 16.87 مليار دولار مقابل 12.43 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2007 ، و هو نمو مقداره % 35 كما سجل بنك الجزائر إرتفاعا حادا في واردات الخدمات و

(1) عبد الوهاب بوكروخ، ليلي و بلقاسم عجاج، ندوة برعاية شروق اليومي "حول الأزمة العالمية"، 2008/10/05، ص: 10:

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html>

(2) عبد الوهاب بوكروخ، ليلي و بلقاسم عجاج، المرجع السابق، ص: 11:

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html>

منها خدمات البحري و الجوي و خدمات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات التقنية، حيث بلغت 5.56 مليار دولار في السداسي الأول من السنة مقابل 6.93 مليار طيلة 2007. و إذا كان ميزان المدفوعات الجارية قد تعرض لصدمة خارجية ذات صلة بانخفاض أسعار المحروقات في الثلاثي الرابع من سنة 2008 ، فقد تميزت سنة 2008 أيضا بتوازن ميزان رأس المال، و حقق الميزان الكلي فائض يقدر ب 19.69 مليار دولار.

المطلب الثالث: دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2009 :

تبين معطيات ميزان المدفوعات أن صادرات المحروقات قد قدرت عند 19.96 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2009 م، أي تقلص قوي مقارنة مع الأداءات السداسية لسنوات 2008 (41.70 و 35.49 مليار دولار) في السداسي الأول الثاني على التوالي. و إذا كان سعر البترول قد سجل إتجاها تصاعديا بين جانفي و جوان سنة 2009 م بواقع % 57.94 بع السقوط المسجل في الثلاثي الرابع سنة 2008 م 56.59 دولار للبرميل مقابل 115.91 دولار للبرميل في الثلاثي الثالث، (أما سعر البترول الخام من جانبه، الذي بلغ مستوى أدنى عند 41.21 دولار للبرميل في ديسمبر 2008م فقد إرتفع في السداسي الأول 2009 ليبلغ 84.06 دولار للبرميل في مارس و 86.2 دولار في جوان.

و هذا التقلب في أسعار البترول ناجم عن تداعيات الأزمة المالية الدولية، حيث أنه أثر بشكل كبير على الحسابات الخارجية الجارية بسبب تقلص الكميات المصدرة من المحروقات، و كذلك يعتبر التراجع في الصادرات خارج المحروقات في السداسي الأول من سنة 2009 جوهريا، حيث لم يعد مبلغها (0.37 مليار دولار) يمثل سوى 45.1% من الأداء المسجل في السداسي الثاني (0.82) 2008 مليار دولار) ، و هو ما يضع سنة 2009 في مستوى أداء يقل كثيرا عن مستوى الأداء المسجل في السنة الماضية 2008 1.4 مليار دولار (في مجال مساهمة الصادرات خارج المحروقات في قابلية إستمرار ميزان المدفوعات الجارية في هذا الظرف المتميز بالصدمة الخارجية حسب معطيات ميزان المدفوعات إستقرت واردات السلع في السداسي الأول من سنة 2009 عند 9.6 مليار دولار على أساس وتيرة ثلاثية⁽¹⁾.

حيث سجل الواردات في الثلاثي الرابع من سنة 2008 يقدر ب 9.5 مليار دولار و هذا يمثل تراجع مقارنة بالثلاثي الثالث الذي سجل 10.2 مليار دولار.

يبقى مستوى الخدمات المستوردة مرتفعا في السداسي الأول من سنة 2009 (5 مليار دولار) و هي نفسها تقريبا المسجلة سنة 2008 يقدر ب 6.5 مليار دولار، نتيجة لذلك استقر عجز الخدمات الذي تعمق في 2007 و 2008 في السداسي الأول من سنة 2009 على أساس وتيرة سداسية، لكن مستواه يبدو مرتفعا أما التقلص الشديد في إيرادات صادرات المحروقات و خارج المحروقات.

و بصفة عامة و بعد تأكل الحساب الجاري الخارجي في الثلاثي الرابع من سنة 2009 2.13 مليار دولار مقارنة مع الفائض المسجل في الثلاثيات الثلاثة الأولى من سنة 2008 و تقدر ب 10.50 مليار دولار 10.42 مليار دولار 11.40 مليار دولار.

و يعرف السداسي الأول من سنة 2009 عجزا في الحساب الجاري الخارجي بمبلغ 1.62 مليار دولار، و يتعلق الأمر هنا بالنقص الحساب الجاري الخارجي إلى أعلى قيمة في 2008 بقيمة 34.45 مليار دولار، و هو ما يؤكد الأثر السلبي للصدمة الخارجية المرتبطة الأزمة الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجارية في السداسي الأول سنة 2009 م.

(1) عبد الوهاب بوكروخ، ليلي و بلقاسم عجاج، المرجع السابق، ص: 12:

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html>

تميز السداسي الأول من سنة 2009 بتوازن في حساب رأس المال و العمليات المالية، و هو السداسي الثاني على التوالي الذي لا يكون فيه حساب رأس المال و العمليات المالية سلبيًا، و تمثل هذه الظاهرة الجديدة المتمثلة في فائض حساب رأس المال و العمليات المالية أداء إستثنائيا سمح للجزائر لمواجهة الصدمة الخارجية. على الرغم من أثر الصدمة الخارجية على ميزان المدفوعات الإجمالي الذي سجل عجز يساوي 1.64 مليار دولار في السداسي الأول سنة 2009 ، و تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر متينة على الخصوص، يوجد قائم إحتياطات الصرف الرسمية في نهاية جوان 2009 144.32 مليار دولار في إرتفاع طفيف مقارنة مع نهاية ديسمبر 2008، 143.1 مليار دولار، حيث أن سياسة توظيفات إحتياطات الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر تساهم في التخفيف من أثر الصدمة الخارجية على وضعية إحتياطات الصرف الرسمية للجزائر، في ظل الظرف الحالي المتميز بالتقلص القوي في إيرادات الصادرات أما تحولات بعنوان وردات السلع و الخدمات لا تزال مرتفعة⁽¹⁾.

إحتياطات الصرف بلغت نهاية 2009 بقيمة تقدر بـ 148.9 مليار دولار حيث شكلت إحتياطات الصرف الرسمية المكدسة في الفترة 2008 حيث أنها تعتبر عنصرا هاما للحماية من الصدمات الخارجية كانخفاض عائدات الصادرات و الخروج الفجائي لرؤوس الأموال بسبب الأزمة المالية الحالية.

خلاصة الفصل:

تأثير الأزمة ظهر بانخفاض أسعار البترول بالدرجة الأولى و نحن نعلم أن 98% من الصادرات الجزائرية عبارة عن بترول هذا الأمر يؤثر تأثيرا مباشرا و قوي على الإقتصاد ككل بـ 10 سنوات من الفائض الذي سجلته في الميزان التجاري لها سجلت سنة 2008 عجزا فيه قد يعود السبب إلى الآتي:

إنخفاض سعر البترول و هو يعتبر أهم هذه الصادرات هذا الأخير يباع بالدولار و يقابله إستيراد المواد المصنعة و الغذائية و مواد أخرى خاصة من أوروبا و التعامل يكون بالأورو و معنى هذا العملة الصعبة التي تتعامل بها الجزائر مع الخارج هي الدولار و الأورو كثيرا بالأزمة المالية، فانخفض سعر صرفه، بما أن الجزائر تتعامل بالدولار فعليها أن تحول عملتها من الدينار إلى الدولار ثم من الدولار إلى الأورو، و بالتالي فإنه تتحمل أعباء الفرق في الصرف جراء انخفاض الدولار مقابل نظيره الأورو، و بالتالي فإنها تتحمل أعباء الفرق سعر الصرف جراء إنخفاض الدولار مقابل الأورو.

و من ثم أثر على زيادة فاتورة الواردات و انخفاض حصيلة الواردات و بالتالي الإختلال في الميزان التجاري و كذا الإختلال في ميزان المدفوعات ككل.

(1) عبد الوهاب بوكروخ، ليلي و بلقاسم عجاج، المرجع السابق، ص: 12-13:

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html>

الخاتمة العامة:

باعتبار أن الأزمة المالية حدث مفاجئ يؤدي إلى تأثير النظام ككل ويشكل تهديدا للمستقبل، فإن العالم يواجه اليوم أزمة مالية والتي كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية والمالية، وأظهرت حساسية الترابط بين مكونات الاقتصاد العالمي في ظل العولمة التي أزلت كافة الحواجز بين الأسواق المالية، وحررت حركة رؤوس الأموال، و توسع التجارات البيئية مما أدى بضيق الأسواق، و هذا ما أدى إلى انتقال عداها بسرعة فائقة متجاوزة الحدود لتتأثر كل القطاعات ومعظم الاقتصاديات.

و في ظل الأزمة المالية الراهنة طرحت العديد من الحلول وتكافلت الجهود الدولية أولا من أجل وقف نزيفها الذي لا يزال يكشف عن الخسائر و الإنهيارات الفاضحة، وثانيا من أجل معالجة الوضع وتحسينه من أبرزها تدخل السلطات النقدية لتخفيض معدلات الفائدة ومنح مبالغ كبيرة للبنوك المفلسة و هو ما يجعل الدول المتقدمة تقوم بحماية اقتصادها فهي مفارقة على الوضع الحالي و ما كانت تدعو إليه لتحرير الاقتصاد و أن تكون الدولة حامية للأمن و الإستقرار لا أن تكون عون إقتصادي و هو ما طلبته و كررته مرارا على الدول النامية و اليوم فهي تأكد على أنه لا يمكن للدولة عدم التدخل أو الحياد في الأوقات الصعبة لإقتصاد البلاد.

- أثر الأزمة و التراجع الاقتصادي العالمي على التجارة العالمية:

1- بلغت إجمالي التجارة العالمية في نهاية العام 2008 مبلغ 19.505 تريليون دولار وهذا المبلغ نتج من نمو مستمر ابتداء من العام 2000 حتى بلغ ذروته في العام 2008. منها تجارة البضائع أو (السلع المادية) حيث بلغت 15.775 تريليون دولار، والباقي للخدمات التي بلغت 3.730 تريليون دولار.

2- تشير إجمالي الدراسات ان التجارة العالمية خاصة في المواد الصناعية و السلع الخام في عام 2009 إنخفض بنسبة من 9% عن العام 2008 وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

3- و تختلف درجات النتيجة في عام 2010، إذ كانت بعضها من المبادلات في زيادة مستمرة بلفافة النمو للسنة السابقة، لكن كان هناك تباطؤ في النمو و تراجع عدت من مؤشرات السلع الخام في بورصة شيكاغو للطاقة لكن لم تلبث إلى زادة إرتفاع بسبب أزمة إيران النووية.

4- من لقد هبط حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة 6.1% في العام 2009، مع انكماش أكبر بكثير في حجم تجارة منتجات الصناعات التحويلية، و هو ما أدى إلى إنهيار جنرلزمتوز الأمريكية مما أستدعي الأمر بتأميمها و إستحواذ الدولة الأمريكية على 60% من أصولها.

5- و قد كان بقاء أسعار النفط عند مستوى أدنى، بنسبة 50 في المائة من مستويات العام 2008، بحيث يبلغ متوسطها من 90 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد، أما هبوط أسعار المواد الأولية غير النفطية فمن قلم يلبث حتى أن إزداد بنسبة تفوق 17 في المائة.

مرتفعة جزئياً بسبب الطاقة المُعطلة التي يمكن إعادة تشغيلها بالنسبة للمعادن والنفط والقدرات الزراعية الحاضرة.

6- انخفاض كبير في أسعار السلع المعمرة والسيارات التقليدية والذي جاء نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات العالمية المتخصصة في هذه الصناعة فهناك كثيرا من صناعات السيارات والصناعات الالكترونية والمنزلية قد فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات وهذا ما يؤدي إلى تعثر هذه الصناعات، وخروج عديد منها من السوق.

7- انخفاض تدريجي، في أسعار العقارات على المستوى العالمي، بسبب نظام سندات الرهن العقاري الذي تم بناؤه على وهم، كان له الأثر الكبير في زيادة حدة الأزمة وتشعبها بشكل كبير.

8- تراجع تجارة الأسهم في الأسواق المالية عموماً، وخاصة أسهم شركات العقارات والنقل والاتصالات وبشكل عام، وبسبب أن الأزمة المالية العالمية الحالية ساهمت بشكل كبير في انخفاض مؤشرات هذه البورصات. ولم يعد هناك مجال للفرار من الأزمة وخاصة في ظل العولمة المالية التي يشهدها العالم وعدم قدرته على الخلاص من التداخل المالي بين الدول الصناعة والدول النامية.

9- تحولات في خدمات السياحة والنقل العام: لقي بعض المستثمرين إلى مشاكل في قطاع السياحة العالمي الذي شهد ركوض لا سابق له، خلال عام 2009، بحيث نسبة نمو اقدر بـ 2%.

حيث كان يفضل الرحلات السياحية الداخلية والقريبة وذات الطابع العائلي او طابع الصداقة، وتخفيض مدة الإقامة وكمية الإنفاق، وتفضيل العروض المدروسة جيداً، من حيث الكلفة. وما يتبع هذا من تراجع في خدمات النقل العام والطيران.

10- كان الازدهار في التجارة العالمية هو للسلع المعمرة المستعملة، بسبب تراجع الدخول للأفراد، وتراجع قدراتهم الشرائية واللجوء لمثل هذه السلع كبديل محتملة ومناسبة للأوضاع الجديدة، وكذلك راجت السلع القديمة أو المستعملة في أرجاء من الولايات المتحدة و أوروبا.

- سياسة العلاج و مواجهة الأزمة:

ففي الولايات المتحدة: أوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي ووزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي. كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم الأمريكية. وتبلغ التقديرات المبدئية للتكلفة المالية للخزانة الأمريكية في المشروع الذي قدمته إدارة "بوش" في سبتمبر 2008 بحوالي 700 مليار إلى تريليون دولار أمريكي. والمفارقة الغريبة أن وصفة العلاج التي طرحتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لمواجهة الأزمة تتعارض مع ما تنادي به دائماً من حرية القطاع المالي.

وفي إطار الخروج من الأزمة أيضاً فإن اللجوء للتأميم بات حلاً مطروحاً كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي. وقد شهد مسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة، منها تأميم "إندي ماك IndyMac" أحد أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في يوليو 2008. فضلاً عن انقاذ شركة التأمين الكبرى AIG مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي 80% من الشركة.

ولم يختلف الأمر كثيراً في أوروبا، حيث تم تأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأوروبية. فقد شهد سبتمبر 2008 تأميم "برادفورد & بينجلي Bradford & Bingley"، أكبر مؤسسات القروض العقارية في بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة 75% من "Glitnir Bank"، ثالث أكبر مؤسسة إقراض في أيسلندا.

هذه الجهود المختلفة تأتي في إطار محاولات الدول استعادة توازنها الذي فقدته في ظل الأزمة المالية الراهنة، والذي كان احد أهم أسبابها – إن لم يكن أهمها على الإطلاق- هو أزمة الرهن العقاري التي ولدها القطاع المالي الذي أصبح – على حد تعبير البعض – "طفلاً يحتاج الى وصاية"، هذه الوصاية هي التدخل الحكومي.

وبما أننا نعيش في بيئة معولمة لا يستطيع أن يكون أي بلد أو منطقة في مأمن من الصدمات المالية والإقتصادية، التي تحدث في أي جزء من العالم، ومنها البلدان النامية خاصة العربية "مثل الجزائر" لها نصيب في العدوى رغم أن ذلك يحدث بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة.

فيما يتعلق بالجزائر فقد ظهر تأثير الأزمة المالية الراهنة من خلال مؤشرين:

قيمة الدولار الأمريكي، ونسبة التضخم في الإقتصاديات الغربية خصوصاً الإقتصاد الأمريكي وهذا يعني تأثر الجزائر من خلال تراجع عائدات صادراتها (على النفط بالدرجة الأولى)، وكذلك عوائد توظيفات احتياطات الصرف.

النتائج والتوصيات:

- النتائج:

- 1- أظهرت الأزمة وجود خلل في هيكل البنية التراكمية للنظام الرأسمالي العالمي حيث قام سابقاً على أساس الرأسمالية التجارية، ثم تحول إلى الرأسمالية الصناعية، ثم صار النظام إلى الرأسمالية المالية.
- 2- انفصال النظام المالي والنقدي عن النظام الإنتاجي وتراجع دور مؤسسات الاقتصاد الحقيقي للإنتاج، و صار للبنوك و المؤسسات المالية الضخمة و أسواق الأسهم و السندات، الدور الأكبر في تراكم رأس المال غير المنتج والثروات الطفيلية.
- 3- غياب آليات الرقابة والشفافية عن المؤسسات المالية، بما ينعكس على أهم عنصر في النظام وهو الثقة في قدرته على تحقيق التوازن بين عناصر السوق المختلفة مما يحدث إساءة للتجارة العالمية سواء في جانب الصادرات أو الواردات .
- 4- هزت هذه الأزمة أهم أقداس الفكر الرأسمالي وهو مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- 6- تعمل الأزمة المالية العالمية الحالية على زيادة الفجوة في عمليات التبادل التجاري لصالح الدول الصناعية .

7- إن للأزمة المالية العالمية تأثير سلبي على مكونات التجارة العالمية كتجارة النفط، وبالتالي على الدول النفطية، والدول المحيطة بها، خاصة لعدم إمتلاكها المقومات الاقتصادية و المؤسسية لذلك، و التي واجهت مشاكل كبيرة في التضخم و تقلص الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذوبان استثماراتها في الأسواق المالية العالمية، وكذلك التوجه لصناعة السيارات الاقتصادية وخاصة بعد إعلان مشروع اوباما لصناعة السيارات الاقتصادية.

- التوصيات:

1- تطوير منظمة التجارة العالمية، أو إنشاء منظمة موازية و/أو بديلة لتساهم في إيجاد آلية متوازنة، تحكم العلاقات التجارية بين الدول الصناعية و النامية، للحد من آثار الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية.

2- تضافر جهود العالم الثالث وخاصة مجموعة دول عدم الانحياز ، لإيجاد صيغ تعاون بين الدول الصناعية و المؤسسات المالية الدولية و صندوق النقد و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية، لإعادة الاعتبار لأخلاقيات النظام الرأسمالي و إحياء دور الرقابة و الشفافية في أعمال هذه المؤسسات لإعادة الثقة بالنظام الرأسمالي و للحد من حدوث كوارث اقتصادية في الدول النامية.

3- الطلب من منظمة التجارة العالمية إعطاء الدول النامية حوافز تشجيعية لتشجيع صادراتها الى الدول الصناعية، و حرية في وضع بعض الحواجز لحماية صناعاتها الوطنية.

4- تضافر جهود الدول للعمل على إيجاد نظام نقدي جديد يحكم التعامل المالي الدولي كبديل مستقبلي لنظام الصرف الحالي و المحكوم بالدولار الأمريكي.

5- تضافر الجهود الدولية، سواء على المستويات الإقليمية، أو المستوى العالمي للأمم المتحدة و المؤسسات الدولية لتشجيع الاقتصاد الإنتاجي، و الحد من ظاهرة الاقتصاد المالي الورقي و الرقمي .

6- تضافر الجهود الدولية، سواء على المستويات الإقليمية، أو المستوى العالمي للأمم المتحدة و المؤسسات الدولية، لتخفيف مركزية الأسواق العالمية، و تشجيع قيام و التبادل من خلال الأسواق و الإقليمية.

7- يجب على الجزائر أن تعجل تطوير و تأهيل إقتصادها لبلوغ الإقتصاد الحقيقي و هو الضامن الوحيد أي الخروج من الإقتصاد الريعي و جعل الإقتصاد الجزائري بمؤسساته الاقتصادية منتجا و مكثفي ذاتيا على الأقل و هو ما يعبر عن الإقتصاد الحقيقي.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب باللغة العربية:

1. أحمد جمال الدين موسى: العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999.
2. جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1999.
3. رشاد العصار، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
4. رمزي زكي، أزمة الفروض الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1987.
5. سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة 2000.
6. سيد عليوة، إدارة الأزمات و الكوارث، حلول عملية – أساليب وقائية، سلسلة صنع القرار (2) القاهرة، مركز القرار للإستشارات، ط 02، 2010.
7. صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.
8. طالب محمد عوض، التجارة الدولية- نظريات و سياسات، مطبعة النور، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1995.
9. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
10. ج. م. كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر 1991.
11. فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 – 1999.
12. ستاد نينجكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي، أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، 2003.
13. مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
14. محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أممين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1995.
15. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997.
16. محمد رشاد الحملوي، إدارة الأزمات، تجارب محلية و عالمية، مكتبة عين شمس، ط 2، القاهرة، مصر، 2010 .
17. معن محمود عياصرة، إدارة الصراع و الازمات و ضغوط العمل، دار الحامد للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2008.
18. عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية و إمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط2، 2009.
19. عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1981.
20. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
21. بول- أ. سامولسن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية و المالية الدولية)، الجزء 6 ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
22. محمود الطنطاوي الباز، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1984.
23. دومينيك سالفادور، نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
24. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبقة الأولى، الأردن، 1995.
25. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، مصر، 1996.
26. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
27. عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي 1983.

رسائل و مذكرات تخرج:

1. أحمد باشي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1990.
2. الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.
3. الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

ندوات و ملتقيات جامعية:

1. ندوة بجامعة الجزائر حول الأزمات المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري الأمريكية و دور السوق المالي" 2008/10/15، أدار الندوة: عبد الوهاب بوكرواح، ل.ليلي، بلقاسم عجاج، غنية قمر اوي، تم تقديمها من طرف: عبد القادر بلطاس، و عبد الرحمان ميتول، كريم جودي، الخبير بشير مصطفى.
2. العموري، علي والصوفي، فارس، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الإسراء حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي اقتصاديات الدول. الاردن، 2009.

مجلات جرائد:

1. ظفار احمد، تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا و جمهورية اللاوس، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، العدد 3، سبتمبر 1999.
 2. أندريا بيكويز، الآثار الإجتماعية لأزمة شرق آسيا، مجلة التمويل و التنمية.
 3. دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية، FMI، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999.
- كتب باللغة الفرنسية:

1. Michel Rainelli : la nouvelle théorie du commerce international, ed, la découverte, Paris 1997.
2. Paul. A. Krugman et Maurice Obsefeld : Economie Internationale- traduit par : Achille hannequart et fabienne Leloup, 2éme édition, éd, Deboeck, France 1996.
3. Barthalon Eric, Crises financières, Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998 .

مواقع إلكترونية:

1. <http://ar.wikipedia.org/wiki>
2. www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html
3. www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html

ملخص البحث

إن عنوان دراستنا هو: "الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على التجارة الخارجية"، حيث تم تحليله بناء على الإشكالية التي وردت في المقدمة العامة:

- ما اثر الأزمة المالية العالمية الحالية على التجارة العالمية؟

لقد كان بداية الأزمة المالية العالمية من أزمات متلاحقة ومتعاقبة أدى إلى تفاقمها و مما زاد الوضع العالمي سوءا هو تعامل البنوك التجارية بحرية في الأسواق المالية حيث أن جميع الأزمات المالية التي كانت قد وقعت سابقا من أحد أطرافها البنوك، ناهيك عن دور الاسواق المالية العالمية و عمليات المضاربة فيها.

بالمقابل فإن التجارة الخارجية لها تأثير مباشر على التنمية الإقتصادية، حيث أنها تعتبر إحدى المؤشرات الإقتصاد الكلي في معرفة وضع بلد ما، و خاصة و أن ميزان المدفوعات يعبر عن النقديّة الدخل و الخارجة للبلاد و هو ما يعبر عن رؤوس الأموال و عملية التدفق النقدي داخلة أم خارجه من البلاد، و يعتمد في الإتفاقيات و الصفقات التجارية على عرض السلع للمواد الأساسية في البورصات العالمية أو ما يعرف ببورصات السلع فهذا التمازج يجعل من الصعب عدم التأثير بأي متغيرات في مؤشرات إقتصادية سياسية أو حتى إجتماعية مما سهل لأثار الأزمة المالية العالمية من النتائج السلبية خاصة على مستوى ركود الصناعات الثقيلة، و فقدان السيولة من الاسواق، و ما نشهده اليوم من تفاق الأزمة في دول الإتحاد الأوروبي و الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية و عجز الميزانية حيث يقدر 1 دولار كدخل مقابل 8 دولارات دين، فالأزمة العمالية رغم أن بداياتها كانت من أزمة الرهن العقاري 2006-2007 و إمتدت لتصبح أزمة فقدان سيولة 2008، فهي اليوم تظهر جليا في إقتصاديات الدول المتقدمة و النامية رغم أن الخبراء اليوم يصنفون الدول الناشئة بقيادة الصين و روسيا و البرازيل و جنوب أفريقيا و الهند عن مثيلاتهم من دول النامية و اهم ما نميز التأثيرات على هذه الدول هو تقليص مبيعاتها من كل المنتجات و هذا راجع إلى إنخفاض الطلب العالمي للسلع و هو ما يجعل الصين وحدها تتكبد سنة 2009 بفقدان 15 مليون عامل لوظائفهم، و من هذا فالجزائر مع الأخذ بالحالة الخاصة لإقتصادها و عمليات الإصلاح و التأهيل لمختلف هياكله فإنها تعتمد على 80% من المداخيل المحروقات و الغاز أو ما يعرف بالإقتصاد الريعي فكان أكبر تأثير للجزائر هو إنخفاض قيمة الدولار مما جعل العوائد منخفضة كما أن إرتفاع المواد الغذائية الأساسية جعل الفاتورة الإستهلاكية كبيرة و جل السلع.

و في الختام فإن العالم اليوم مازال يتكبد الخسائر و تداعيات الأزمة مازالت في سارية المفعول و لا يمكن التكهن بماذا سيحصل في المستقبل خاصة على المدى الطويل أو المتوسط لتعقيدات التي وصل إليها إقتصاد العالم، أما على المستوى القصير فلقد أصبحت الأحداث متسارعة حيث أنها تدور حول السيولة النقديّة و تجارة المواد الغذائية فهي اليوم لها أهمية كبيرة، مع الجدلية القائمة لليوم بين ميركل (رئيسة الوزراء الألمانية) و أهولان (رئيس فرنسا الحالي) حول: " النمو مهم لكن ليس من الإستدانة ".